

# فرح

نشرة فصلية إعلامية تصدر عن رابطة أصدقاء كمال جنبلاط  
«بعضهم يستجدي الألم، ويمتّع نفسه بالشقاء لكي يصل...  
ولكن طريق الفرحة هي أكمل وأجدي... كل شيء هو فرح... هو فرح»



FRIENDS OF KAMAL JOUMLATT ASSOCIATION  
[www.kamaljoumlatt.com](http://www.kamaljoumlatt.com)

# فرح

ايار 2022

العدد 62

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

## المحتوى

شهر ايار 2022

العدد 62

- ملح الارض: معالجة مشكلة النازحين اولوية في خطة النهوض الانقاذية – عباس خلف
- مع الاحداث: على ضوء نتائج الانتخابات ... المطلوب ذهنية سياسية جديدة للانقاذ – سعيد الغز
- مقال سياسي : هل تستولد خسارة «إسرائيل» معركة الأقصى صداما أهليا بين يمينها المتطرف وحربا على الفلسطينيين؟ - د. عصام نعمان
- مقال اقتصادي: كيف يمكن لحم تقلبات سعر صرف الدولار الأميركي في الاقتصاد اللبناني؟ - نسيب غبريل
- دراسة سياسية : أجدات ضيقة لا تمتّ للإصلاح المنشود والانقاذ الموعود بصلة – نشرت في جريدة نداء الوطن في 2022/5/16
- دراسة قانونية : دراسة قانونية مقارنة بين لبنان وعدد من دول العالم: الاحتياطي الالزامي: من ضمان الودائع الى تبييد للودائع – نشرت في جريدة الوطن في 2022/5/23
- نافذة على فكر كمال جنبلاط:
  - مواقف وآراء:
  - موافنا في الحكم كما في خارجه
  - لا استقلال سياسي بدون استقلال مالي واقتصادي
  - من اقواله:
  - هكذا ولد الحزب التقدمي الاشتراكي
  - النظام السليم في كل عصر هو في تبني التطور السليم
  - مطالب ومشاريع اصلاحية : مشروع قانون بإلغاء الطائفية السياسية من مؤسسات الدولة
  - علوم وتكنولوجيا: ارتفاع درجات الحرارة في الكوكب تزيد الأمراض الفتاكة في المستقبل – جريدة النهار في 2022/5/17
  - صحة وغذاء: «الغذاء والدواء» تحذر من مواد خطيرة مخفية ببعض المكملات الغذائية – جريدة الشرق الاوسط في 2022/4/29
  - اخبار الرابطة
  - من الصحافة اخترنا لكم:
    - الانتخابات النيابية واليوم التالي د. ناصيف حتي – جريدة النهار في 2022/5/17
    - الانتخابات اللبنانية والمجداف المكسور – امير طاهري – جريدة الشرق الاوسط في 2022/5/13
    - كيف ستنتهي الحرب الروسية على أوكرانيا: عبّر من التاريخ - د. رياض طيارة – جريدة النهار 2022/5/10
    - فرصة مفتوحة للتغيير المرحلي – رفيق خوري – جريدة نداء الوطن في 2022/5/21

- **Diplomats face one last chance to revive Iran's troubled nuclear deal – Financial Times – 12/5/ 2022**
- **Egypt's president calls for listing of army-owned companies this year - Financial Times – 27/4/2022**
- **Israel coalition squeezed by attacks and shock defection – Financial Times – 17/4/2022**

**ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبر عن آراء كاتبها**

- ملح الارض: معالجة مشكلة النازحين اولوية في خطة النهوض الانقاذية - عباس خلف

لا يزال النظام السوري يرفض عودة النازحين الى ديارهم ويساوم عليهم للحصول على المال لاعادة الاعمار. القوى الدولية المنشغلة بالقضايا المتفاقمة في اوربا والعالم تتهرب من اعباء اعادتهم الى بلادهم، وتطالب في مؤتمر بروكسل الذي عقد مؤخراً بإدماجهم في المجتمعات التي تستضيفهم، ولبنان الغارق في ازماته الوجودية، يعلن عن عجزه الكامل عن رعايتهم وتحمل الابعاء والتداعيات المتعلقة بهم ، وهو بأمس الحاجة لمن يخرجهم من معاناته ، بعد انسداد الافق امام ابناؤه الذين يهاجرون الى مختلف البلدان . فما المطلوب للتخفيف من هذه المعاناة وايجاد حلول كفيلة بإنهاء هذه المعضلة ؟

بالعودة الى الماضي ومنشأ المشكلة نذكر: عندما انفجرت الاوضاع الدامية في سوريا في مطلع العام 2011، فتح لبنان حدوده امام الاخوة السوريين الهاربين من الموت المحتم ، يدفعه الى ذلك الحس الانساني وواجب الاخوة، على امل انتهاء الاحداث بسرعة تسمح للنازحين بالعودة الى ديارهم . وعلى العكس من ذلك تفاقمت الاوضاع في سوريا ، وتزايدت اعداد النازحين الى لبنان لتصل الى اكثر من مليون ونصف المليون نازح. فتحول النزوح الى معضلة لا قدرة للبنان المأزوم اصلاً على تحمل اعبائها وتداعياتها وسط انقسامات داخلية وعجز عن اتخاذ ما يلزم من قرارات لمواجهةها.

وكنا في رابطة اصدقاء كمال جنبلاط سبّاقين في تسليط الضوء على هذه المعضلة وضرورة البحث عن حلول لها. فنظمنا في 24 كانون الثاني 2013 ندوة لهذه الغاية تحت عنوان :

"النازحون في سوريا الى لبنان"

- مشكلة أخذة بالتفاقم مع تواصل الاحداث الدامية في سوريا وعدم ظهور آفاق للحل.

- كيف سيواجه لبنان تداعيات هذه المشكلة ؟

- المطلوب تناسي الانقسامات ، وتحويل المشكلة الى نقطة تلاقي تؤسس الى قيام تفاهم بين اللبنانيين لان التداعيات ستتعاكس على الجميع .

- ما الدور الذي يمكن للمجتمع المدني القيام به لتضييق فجوة الخلافات ، والاسهام في جهود التلاقي الانقاذية ."

شارك في هذه الندوة : وزير الشؤون الاجتماعية الاستاذ وائل ابو فاعور ، الدكتور سامي نادر ، والمحامي الدكتور ملحم خلف. توافق المحاضرون على مناقشة ارباب السلطة اللبنانية التعالي عن الانقسامات والمبادرة الى وضع خطة شاملة لتوزيع النازحين وتنظيم شؤون رعايتهم ومراقبة تصرفاتهم واحصاء اعدادهم.

وللاسف الشديد، لم يستجب ارباب السلطة الى ما دعوناهم الى اتخاذه. واستمرت اللامبالاة واللا قرار، وتزايدت الاعداد ، وتفاقمت التداعيات على مختلف الصعد.

وتنبتت الرابطة من جديد الى مخاطر ما يحصل، وقررت ان تخصص مؤتمرها السنوي الذي نظمته في 4 كانون الاول 2014 لهذا الموضوع البالغ الاهمية تحت عنوان :

"النزوح من سوريا والعراق : الاسباب والتداعيات "

شارك في المؤتمر خمسة عشر محاضراً بينهم وزراء وخبراء اختصاصيين من لبنان والاردن والمانيا.

واذكر انني بصفتي رئيساً للرابطة طالبت في افتتاح المؤتمر بما يلي :

" ان حجم مشكلة النزوح واثارها الخطيرة على وجود لبنان كدولة وكيان مستقل وشعب موحد يتطلب برأينا العمل لتنفيذ الخطوات التالية:

- اولاً- المبادرة الفورية للقيام باجراءات استثنائية على كافة الصعد الامنية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية والصحية والبيئية، والاسراع في انتخاب رئيس جديد للجمهورية وانهاء الفراغ الرئاسي ليعمل هذا الرئيس التوافقي على توحيد القرار الوطني حول معضلة النزوح.

- ثانياً – اطلاق ورشة اصلاحية جديدة لتفعيل العمل في كافة ادارات الدولة والتصدي للفساد المستشري ، مما يمكّن الدولة من توفير الامن والظروف المعيشية اللائقة للبنانيين والنازحين.

- ثالثاً- تجميع النازحين المنتشرين عشوائياً على كافة الاراضي اللبنانية ، في مخيمات مسيطر عليها امنياً بشكل صارم.

- رابعاً- متابعة السعي باصرار اكبر مع الجهات الاقليمية والدولية لتأمين الدعم المالي اللازم لتمكين لبنان من تحمل اعباء اغاثة ورعاية النازحين بانتظار توقف النزاع المسلح في سوريا ، وعودة النازحين الى ديارهم ."

ولم ينفذ التنبيه، واستمرت المشاحنات والمناكفات وساد اللاقرار وغابت الحلول. واخيراً، في اواخر سنة 2016، تشكلت حكومة جديدة وضمت لأول مرة وزيراً لشؤون النازحين. وانتظرنا المستجدات على المعضلة تجد لها حلاً. ولم يتغير شيء على ارض الواقع . فقررنا ، من جديد ، تنظيم ندوة في 26 نيسان 2017 لالقاء الضوء حول المعضلة المستمرة بعنوان:

"لبنان في مواجهة مشكلتي النزوح والجوء: تحديات وخيارات "

شارك في هذه الندوة : وزير شؤون النازحين الاستاذ معين المرعبي – د. حسن منيمنة المسؤول عن ملف اللجوء الفلسطيني – د. زياد الصايغ الباحث والخبير في هذه الشؤون

وتوصل المحاضرون الى استخلاص ما يلي:

"منذ العام 2011 عجز المسؤولون اللبنانيون عن اعتماد سياسة عامة وفاعلة تجاه النازحين ، وانكروا، بين العامين 2011 و 2012 ، وجود ازمة. وبين 2015 و 2016، غرق لبنان السياسي في المحاكمات والمزايدات ، وطرح مشاريع مبتورة للحلول ، وغير مجدية. وفي نهاية العام 2016، انشئت وزارة لشؤون النازحين لم تتيس لها الظروف المناسبة لتتمكن من وضع خطة قابلة للتحقيق تضمن حلاً مقبولة للمعضلة ."

وفي السنوات اللاحقة ، جرت محاولات مجتزأة لاعادة عدد لا بأس به من النازحين الى سوريا .. رافقها اتصالات مع ارباب النظام السوري لإقناعه بقبول اعادة النازحين لم يكتب لها النجاح. ووصلنا، في لبنان اليوم ، الى ما وصلنا اليه. واعلنا عدم قدرتنا على الاستمرار برعاية النازحين ، وتحمل اوزار النزوح وتداعياته على مختلف الصعد. ورفعنا الصوت عالياً في مؤتمر بروكسل الاخير مطالبين بايجاد حل عادل لهذه المعضلة يخفف عن لبنان تفاقم تداعياتها. ولكن الامور لم تجد لها الصدى الايجابي المطلوب .

وفي مواجهة هذا الافق المسدود ، وعلى ابواب تشكيل سلطات جديدة، تشريعية وحكومية ورئاسية في لبنان نأمل الخروج من سياسات المناكفات والمزايدات والمماطلة التي لا طائل منها ، والاتفاق على اتخاذ موقف وطني صارم والاتصال المباشر مع ارباب القرار في النظام السوري لإقناعهم بأنه حان الوقت لاتخاذ ما يلزم لاعادة النازحين السوريين الى درياهم بكرامة وأمان.

- مع الاحداث: على ضوء نتائج الانتخابات ... المطلوب ذهنية سياسية جديدة للانتقاذ – سعيد الغز

"لتنسيق الامور في لبنان السبيل الوحيد هو العودة الى الدستور والتقييد بتوزيع الصلاحيات بين السلطات حتى لا نقع في ما نعاني منه اليوم من تداخل. فالنظام الديموقراطي عقلاني ويجب ان يطبق بحذافيره حتى لا يفشل النظام ."

(كمال جنبلاط في مؤتمر صحافي له بتاريخ 5 حزيران 1973)

في 31 كانون الاول سنة 1971، خصص المعلم كمال جنبلاط في افتتاحيته لجريدة الانباء لتسليط الضوء على الذهنية السياسية السائدة في البلد ، والتي تعطلّ تسيير اعمال الدولة ومنه ننطق :

"في مواجهتنا للواقع السياسي اللبناني نواجه سدوداً وحواجز او مستنقعات من ترويح للاخبار الكاذبة والشائعات ومن المصالح الشخصية وصغائر التصرفات وتفاهة التوجهات ، وفي روح الوقيعة والفساد والخذاع والافتراء، ومن مآسي التقاعس والكسل عن القيام بالواجب وفعل الحق ، وكان الطبع اللبناني المتغلب على التعاطي السياسي ثنائي وازدواجي في اصلته وتكوينه ، فلا مواقف صريحة في هذا البلد، وكان اللبناني مطبوع على ان يضم شيئاً ويقول شيئاً ويفعل شيئاً اخر.

على هذا النمط من التصرف استمر النظام السياسي الطائفي والزعامات الفردية ، وشبكات المصالح الزبائنية يمعن تهديماً في الاخلاق السياسية اللبنانية الى ان وصلنا الى هذه المرحلة من الثورة المعنوية على النظام واربابه ، خصوصاً لدى الشباب والطلاب والعمال . والغريب ان هذه النقمة عوض ان تولد

رغبة في تبديل معالم النظام السياسي جعلت هذه الفئات المسيطرة المسؤولة عن الفشل تحتمي وراء الخلط بين النظام الفاسد القائم وبين بقاء لبنان والكيان وسواها من الوان الخلط الخاطى."

ان ما نبه منه كمال جنبلاط وقتئذ، واصل ارباب السلطة والنظام العمل في ذهنيته السياسية المعطلة والمدمرة التي اوصلت لبنان الى ما وصل اليه اليوم من معاناة وانهيار وتنافر.

وهذا ما دفعنا في رابطة اصدقاء كمال جنبلاط ، الاوفياء لفكر المعلم ورؤاه الاصلاحية الى المطالبة من جديد بالتخلي عن هذه الذهنية اذا كنا نريد فعلا انقاذ لبنان واللبنانيين مما يكابدونه ويواجهونه من مخاطر مصيرية .

لقد مرت الانتخابات النيابية ، وما سبقها من محاولات لتعطيلها والتهرب من اجرائها ، وما رافقها من شبهات ومناكفات وخطابات ومحاولات الغائية برهنت للمراقبين ان الذهنية السياسية التي لا تزال تتحكم باللبناني عامة والسياسيين خاصة هي ذاتها التي عانى منها اللبنانيون وما زالوا. وقد تتفاقم مع المجلس النيابي الجديد في تشكيل هيئات المجلس ، وفي تأليف حكومة جديدة مطلوب منها التصدي للازمات المعيشية والوجودية التي يتعرض لها لبنان واللبنانيون ، وكذلك في الغد القريب انتخاب رئيس جديد للجمهورية .

ان ما يطالب به الناس ، بعد النتائج التي اسفرت عنها الانتخابات النيابية ، هو التخلي عن هذه الذهنية السياسية التي اوصلتنا الى ما وصلنا اليه اليوم من انهيارات متدرجة نحو الاسوأ، واعتماد ذهنية سياسية جديدة بناءة قادرة على الانقاذ.

واول ما يجب التخلي عنه لانه السبب الرئيسي لتعطيل الدولة هو النظرة الطائفية المغلوطة للمناصب التي تتعارض مع روح الدستور والميثاقية.

ارباب السلطة والسياسة الحاكمون اليوم يسيئون بممارساتهم للدستور والميثاق الوطني ، ويعرضون البلاد الى الخطر الدايم . وهذه البراهين :

1- مقام رئاسة الجمهورية ، وهو ميثاقياً مخصص للطائفة المارونية ، ولكن من يتسلمه هو ليس رئيساً للموارنة او لفريق منهم ، بل هو رئيس للجمهورية ولكل اللبنانيين . هو رأس الدولة وحامي الدستور والمشرف الاعلى على الادارة والقضاء والامن وسلامة الوطن والمواطنين . يمارس صلاحياته من خلال ترفعه فوق مستوى الحزبيات الضيقة والنزعات المتناقضة والزبائنية والفئوية. وعلى هذه الاسس يجب ان تبنى الذهنية السياسية لدى النواب الجدد في اختيارهم لرئيس للجمهورية تتوفر فيه هذه المزايا والقدرات.

2- مقام رئاسة الحكومة وهو ميثاقياً مخصص للطائفة السنية ، ولكنه دستورياً ليس ممثلاً لطائفته ، بل هو رئيس حكومة لبنان ، ورأس السلطة التنفيذية المطلوب منه ترأس فريق عمل حكومي متجانس وقادرة على تصريف امور الدولة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والامنية والتربوية والصحية وسواها ، خارج نطاق المحاصصة وتقاسم المغنم الشخصية والفئوية

والمذهبية وسواها من الممارسات التي لها انعكاسات سيئة على الوطن والمواطنين . فهل سيتحقق للبنان رئيس حكومة وحكومة جديدة بهذه المواصفات.

3- مقام رئاسة السلطة التشريعية ، وهو ميثاقياً مخصص للطائفة الشيعية ، ولكنه دستورياً هو رئيس سلطة التشريع والمحاسبة والمراقبة والعمل لكل ما يساعد على حماية مصالح المواطنين وتحسين ظروف معيشتهم . ومطلوب منه اختيار رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ، وتثبيت الثقة بحكومته ومحاسبتها . ومن هنا الدور التأسيسي للنواب الجدد في قدرتهم على حسن الاختيار والتحلي بذهنية سياسية جديدة تقدم مصالح الوطن والمواطنين على ما عداها ، ايا كان الدافع اليها.

اللبنانيون اليوم يتوقون الى رؤية اشخاص يرأسون هذه السلطات ، ويديرونها تتوفر فيهم الشروط المشار اليها اعلاه لكي تستقيم الامور في الدولة ، ويتعاون هؤلاء لوضع خطة شاملة للانقاذ والاصلاح والتطوير ، ويشرفون على حسن تنفيذها . فهل من يقظة ضمير تقنع جميع المتعاطين بالشأن العام بالتعالى عن المنافع الشخصية والفئوية والمذهبية والمحورية لمصلحة الوطن والمواطنين؟

- مقال سياسي : هل تستولد خسارة «إسرائيل» معركة الأقصى صداماً أهلياً بين يمينها المتطرف وحرماً على الفلسطينيين؟ - د. عصام نعمان في 2022/4/25

أقرت معظم وسائل الإعلام الإسرائيلية، ومن ورائها أطراف سياسية معارضة ومالية لحكومة نفتالي بينيت، بأن «إسرائيل» خسرت معركة الأقصى سياسياً. وعليه، يبدو أن تعداد الخسائر (صحيفة «معاريف» 2022 /4/20) هو على الوجه الآتي:

أولاً، اعتمدت فصائل المقاومة الفلسطينية خطة التأجيل عن بُعد في توقيت ممتاز خلال أيام شهر رمضان. لم تردّ على الاستفزازات والاعتداءات الصهيونية بإطلاق صواريخ من قطاع غزة، بل بتصدي «شباب الأقصى» أي شبان التلال والأرياف في الضفة الغربية، لأوغاد أطراف الصهيونية الدينية بالحجارة، خلال محاولاتهم اقتحام الحرم القدسي الشريف، وردّهم على أعقابهم، ما أدى إلى إلحاق أضرار بالغة بهم والتسبب بتعطيل المواصلات العامة.

ثانياً، إذ اضطرت وحدات «حرس الحدود الإسرائيلي» إلى التحرك بكامل قوتها داخل الحرم القدسي، نجحت فصائل المقاومة في أن تقدّم إلى مئات ملايين المسلمين في العالم، صوراً قاسية تُظهر عناصر الشرطة وهم يضربون شبانا فلسطينيين في المسجد، ويمنعونهم من ممارسة شعائرهم الدينية في شهر رمضان المبارك، ويدنسون المكان الأكثر قدسية بالنسبة إلى كل مسلم حيثما كان.

ثالثاً، أدت انتهاكات «إسرائيل» إلى ردود فعل قاسية في العالم الإسلامي، ولاسيما في الأردن ومصر والسعودية والمغرب وغيرها من الدول العربية والإسلامية، التي كان بعضها قد اشترك مؤخراً في مؤتمر النقب مع «إسرائيل» لوضع أساس لتحالف استراتيجي لمواجهة التهديد الإيراني، فكان أن اعتبرت انتهاكات الأقصى بأنها خدمت الإيرانيين!

رابعاً، إلى جانب ذلك، نجحت «حماس» مرة أخرى في مفاخرة حدة النقاش الذي يقسم الجمهور الإسرائيلي بين مؤيدين للتقارب وتقديم تسهيلات للفلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب «إسرائيل» ضمن حدود عام 1967، وأنصار اليمين المتطرف الذين يؤيدون استخدام القوة المفرطة ضد الفلسطينيين والعرب داخل «إسرائيل»، ويؤججون نار الكراهية بمواقفهم المتصلبة وإيمانهم بأرض «إسرائيل» الكبرى، أي بما يتطلب إعادة بناء الهيكل مكان الحرم القدسي.

خامساً، استنتج المعلقون السياسيون الإسرائيليون أنه «على الرغم من تجاربنا وتعلمنا من دروسها، فإننا في كل مرة نقع في الحفرة التي حفرتها لنا حركتنا «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في الحرم القدسي، في حين أنهما لا تتوقفان عن الحلم والإيمان بقدرتهما على إقامة دولة فلسطينية من البحر إلى النهر. وما دام لدينا صهاينة دينيون متطرفون، سنظل نغرق في الوحل المشبع بالكثير من الدماء، وسنظل ندفع أثماننا باهظة، ومهما كانت التحالفات والاتفاقات التي نجريها مع دول عربية مهمة، فإنها ستتبدد بمرور الزمن، ولن نتجح في إنقاذنا من هذا الوضع الإشكالي». المحلل السياسي أمنون لورد كان ذهب إلى أبعد من ذلك («إسرائيل هيوم» 19/4/2022) بقوله؛ «إنه مهما حاولت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ضبط نفسها ومعالجة هجمات المقاومة الفلسطينية بوسائل دفاعية فقط، فهي في نهاية الأمر دفعت الثمن على الساحة السياسية، لأن الأزمة التي نشأت بعد الأحداث هي نوع من هزة أرضية متوسطة القوة، وأن الفلسطينيين قادرون على إطلاق عملية سياسية»، لكن المفاجأة غير السارة هي ردّ الولايات المتحدة، التي يقودها وزير خارجيتها أنتوني بلينكن، الذي بدلا من تقديم الدعم لحكومة «إسرائيل»، هاجم «عنف المستوطنين» ودخول الجيش الإسرائيلي إلى أراضي المنطقة أ». أما روسيا المحاصرة على الساحة الدولية، فستظهر قريباً أنها لم تنس كيف تستخدم الورقة الفلسطينية من أجل الحصول على الشرعية، وربما التسبب بانشقاق الغرب. هل انشقاق الغرب فقط هو ما يستشعره الإسرائيليون؟ يبدو أن ثمة انشقاقاً، وربما صداماً أهلياً، ينتظرهم حسب رأي صحيفة «هآرتس» اليسارية (20/4/2022)؛ ذلك أن أنصار التيار الديني الصهيوني المتطرف داخل اليمين الإسرائيلي، يرون أن صلاة اليهود في الحرم القدسي ليست الأساس، إنما السيادة والسيطرة على الحرم، وإلا ما معنى أن تكون «إسرائيل» دولة يهودية؟ فوق ذلك، لا اقتحامات حركة «أمناء جبل الهيكل» اليهودية المتعصبة ولا حلمها ينحصر في الصلاة في الحرم القدسي، بل بإعادة بناء الهيكل أيضاً؛ إذ يرى أنصارها أنفسهم رأس حربة تفرض على الدولة السيطرة على الحرم، وهدم المساجد الإسلامية هناك، وأنهم كما استطاعوا إلزامها سابقاً «ضم» الحرم الإبراهيمي في الخليل، وإقامة بؤر استيطانية في جواره، فإنهم سينجحون مرة أخرى في هذا السبيل، حتى لو اندلعت حرب أديان وأدت إلى أن تتوقف علاقات «إسرائيل»

مع الدول العربية الصديقة، وإلى أن تقوم هذه الأخيرة بفرض عقوبات عليها، ذلك أن السيطرة الكليّة على الحرم تستحق هذا الثمن». نفتالي بينيت وأركان ائتلافه الحاكم، لا يستطيعان ارتكاب هذه المغامرة لسببين: الأول، لأنهما يدركان أن «حماس» و«الجهاد الإسلامي» وسائر فصائل المقاومة قادرون على إحباطها بشكل أقوى وأفعل مما فعلوه في عملية «سيف القدس» السنة الماضية. الثاني، لأن انشغال الولايات المتحدة بالحرب الأوكرانية مع روسيا، يُرغمها على معارضة نقض «الوضع الراهن» أي الاتفاقات التي ترعى المسجد الأقصى مع الأردن منذ «اتفاق السلام» معه سنة 1994. بسبب إدراكها هذه الروادع والمعوقات، قامت حكومة بينيت بإلغاء مسيرة الأعلام اليهودية لمناسبة الفصح اليهودي، تفاديا لانفجار الحرب مجددا بينها وبين فصائل المقاومة وأنصارها على مدى فلسطين كلها من النهر إلى البحر. قد يكون تفادي الحرب مع المقاومة أحد أهون خيارين، لكن الخيار الآخر، أي الصدام الأهلي بين الصهاينة الدينيين المتعصبين والصهاينة الأقل تطرفا، يبقى احتمالا ماثلا.

من الطبيعي، والحالة هذه، ألا تكتفي فصائل المقاومة في هذه الأثناء بالتفرج على العدو وهو يتخبط في مأزقه، كما ليس من المنطقي ألا يضع قادة المقاومة في الحسبان احتمال أن يركب بعض أطراف الائتلاف الحاكم رؤوسهم، فيشتنون حربا محسوبة على فصائل المقاومة وأنصارها داخل الضفة الغربية، مع الحرص على عدم تطورها إلى «سيف قدس» أخرى أشد وأعنف. في المقابل، ربما يضع قادة المقاومة في الحسبان أيضا أن يتجاوز ردها بفعاليتها وحدته ليس عملية «سيف القدس» فحسب، بل بأن تنطلق فعاليتها، بالتعاون مع أطراف محور المقاومة، عبر حدود لبنان وسوريا وقطاع غزة إلى عمق فلسطين المحتلة.

نشرت في صحيفتي "القدس العربي" (لندن) و"البناء" (بيروت)

**مقال اقتصادي:** كيف يمكن لجم تقلبات سعر صرف الدولار الأميركي في الاقتصاد اللبناني؟ - نسيب غبريل

شهد لبنان في أيلول 2019 ظهور سوق موازي لسعر صرف الدولار الأميركي، وذلك لأول مرة منذ تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية في منتصف التسعينات من القرن الماضي، أي منذ ما يقارب الخمسة وعشرون سنة.

وسبب ظهور سوق موازي هو شح السيولة بالعملات الأجنبية في لبنان بسبب تباطؤ تدفق رؤوس الأموال من الخارج مع بداية 2018 ولاحقًا تراجع الحاد لتدفق رؤوس الأموال ابتداءً من أيلول 2019، وتوقف شبه كامل لهذه التدفقات منذ قرار حكومة الدكتور حسان دياب التعرّض عن تسديد التزاماتها الخارجية فيما يتعلّق بسندات اليورو بوند للدولة اللبنانية، وهذا ما يُعرف بالتوقف المفاجئ (Sudden Stop) لتدفق رؤوس الأموال.

وفي هذه الحالات، تلجأ السلطات إلى الاسراع باتخاذ إجراءات فورية لتهدئة السوق ولجم تدهور الثقة والحفاظ على استقرار القطاع المصرفي، إذ أنّ هكذا حدث يؤدي إلى هلع المودعين واقبالهم على سحب أو تحويل ودائعهم من المصارف المحليّة إلى الخارج.

والواضح أنّ السلطات اللبنانية لم تتلقّف اللحظة ولم تستجيب لإلحاح وفد جمعيّة المصارف في تشرين الأول من العام 2019 بتطبيق إجراءات لضبط خروج رؤوس الأموال من لبنان، أو ما يُعرف بالكابيتال كنترول. وهذا ما أدى إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي في السوق الموازي، واستغلال المضاربين للشلل السياسي وعدم وجود إرادة جامعة لاتخاذ إجراءات تلجم التدهور وتبدأ باستعادة الثقة تدريجيًا من خلال الإصلاحات.

وجاء قرار الحكومة السابقة بالتعثر عن تسديد مستحقّات سندات اليورو بوند في آذار 2020 ليضرب مصداقيّة الدولة اللبنانية التي بنتها على مرّ العقود من خلال تسديد التزاماتها الخارجية بغض النظر عن الظروف القائمة. وهذا ما فاقم الأوضاع وأدى إلى تهميش لبنان عن النظام المالي والمصرفي والتجاري الدولي، والى تدهور إضافي وسريع لسعر الصرف. في موازاة ذلك، طلبت الحكومة من مصرف لبنان دعم استيراد المواد والسلع الأساسيّة المستوردة، مما أدى إلى استنزاف بين عشرة و12 مليار دولار من احتياطي مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، في حين جفّت بشكل شبه كامل مصادر العملات الصعبة التي كانت تغذي احتياطي المصرف المركزي، مما أدى إلى استنزاف هذه الاحتياطات لتبلغ 11 مليار دولار في منتصف أيار من العام 2022 مقابل 32 مليار دولار حين اندلاع الأزمة.

والجدير بالذكر أن سعر صرف الليرة اللبنانية تدهور بشكل مفاجئ وحاد في السوق الموازي في أول أسبوع من كانون الأول الماضي، ما دفع مصرف لبنان إلى إصدار التعميم 161 الذي يهدف إلى لجم هذا التدهور من خلال ضخّ الدولار الأميركي النقدي في الأسواق اللبنانية وسحب جزء من الكتلة النقديّة بالليرة اللبنانية من الأسواق. وقد نجح المصرف المركزي بلجم تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية وتقليص الهامش بين سعر صرف الدولار على منصّة صيرفة وسعره على في السوق الموازي إلى حدّ إلغاء هذا الهامش في شباط، واستطاع مصرف لبنان سحب تسعة آلاف مليار ليرة نقديًا من الأسواق اللبنانية في أول ثلاثة أشهر من السنة الحاليّة. ومع تدهور سعر صرف الليرة مجددًا في الأيام التي تلت الانتخابات النيابيّة في 15 أيار لعدّة أسباب، معظمها لأسباب سياسيّة، اخذ مصرف لبنان المبادرة مجددًا من خلال إصدار قرار يطلب من جميع حاملي الليرة اللبنانية من مواطنين ومؤسسات يريدون تحويلها إلى الدولار الأميركي على سعر منصّة صيرفة التقدّم بطلباتهم إلى المصارف اللبنانية، على أن تتمّ تلبية هذه الطلبات كاملة في غضون 24 ساعة. وسرعان ما هبط سعر صرف الدولار في السوق الموازي، ووصل قبل فتح المصارف أبوابها نهار الإثنين 30 أيار إلى ما كان عليه قبل الانتخابات النيابيّة. وهذا ما يظهر التقلّبات الحادّة في السوق الموازي وضرورة إلغاء هذه السوق لعدّة أسباب:

أولاً، إن السوق الموازي لسعر صرف الدولار الأميركي هي سوق غير رسميّة وغير قانونيّة، وبالتالي هي غير شفافة ولا تخضع لأية قوانين أو رقابة.

ثانيًا، وضع السوق الموازي يجعل جهات سياسية معينة، والمضاربين والانتهازيين، التلاعب بسعر الصرف لأسباب سياسية أو لجني أرباح سريعة على حساب المواطن والاقتصاد.

ثالثًا، إنّ التعميم 161 والقرارات التي أصدرها لاحقًا مصرف لبنان ليست حلّ نهائي لوجود سوق موازي ولا يدّعي ذلك مصرف لبنان، بل هي قرارات مؤقتة وموضعية تعطي بعض الوقت للسلطة السياسية لبدء العملية الإصلاحية. لذلك لا يجب على أي جهة أن تعتبر أنّ قرارات مصرف لبنان هي حلّ نهائي، والدليل على ذلك أنّ المصرف المركزي جدّد العمل بالتعميم مؤخرًا لشهرين متتاليين، وليس لفترات طويلة من الزمن.

رابعًا، إنّ معظم التعميم والقرارات التي أصدرها مصرف لبنان منذ اندلاع الأزمة في تشرين الأول من 2019 جاءت لتملأ جزء من الفراغ الذي تركته المناكفات السياسية، والفراغ الحكومي، والشلل المؤسسي، وعدم وجود إرادة جامعة لتطبيق الإصلاحات البنوية الضرورية للخروج من الأزمة.

خامسًا، يبقى توحيد أسعار الصرف المتعددة في السوق الموازي التحدي الأبرز ولكن هو الحلّ الأساسي لإلغاء السوق الموازي لسعر صرف الدولار الأميركي.

سادسًا، إنّ الاتفاق المبدئي الذي وقّعه الحكومة الحالية مع صندوق النقد الدولي يفرض على السلطات اللبنانية تطبيق تسعة شروط مسبقة قبل أن يوقع المجلس التنفيذي لصندوق النقد على قرض بثلاث مليارات دولار للدولة اللبنانية، وأحد هذه الشروط المسبقة هو توحيد أسعار صرف الدولار المتعددة في الاقتصاد اللبناني، وذلك من خلال تعويم سعر صرف الليرة الرسمي الذي ما زال معدّله عند 1507.5 للدولار الأميركي.

سابعًا، إنّ حجم التداولات اليومية على منصة صيرفة لا يعكس تدخل مصرف لبنان بالضرورة في السوق، إذ إنّ احتياطي مصرف لبنان بالعملة الأجنبية وصل إلى 11 مليار دولار في منتصف أيار، أي بتراجع بلغ 1.8 مليار دولار منذ بداية السنة بينما مجموع حجم التداول على منصة صيرفة بلغ ما بين 2.7 مليار وثلاث مليارات دولار في الفترة ذاتها. وهذا يعني أنّ المصرف المركزي لا يستخدم بالضرورة الاحتياطي الإلزامي للمصارف، وأنه يملك مصادر أخرى تغذيه بالسيولة بالدولار الأميركي مثل العمليات مع شركات تحويل الأموال من الخارج، العمليات المتعلقة بالمساعدات الخارجية، عمليات في سوق القطع في الخارج، وتوزيع أرباح شركة طيران الشرق الأوسط التي بلغت 700 مليون ليرة للسنوات الممتدة بين 2011 و2020. ولكن هذا لا يعني أنّ على السلطة السياسية الاعتماد على هذه الوسائل، إذ إنّ مصرف لبنان لا يدّعي أنّه حلّ وهو مجرد تهدئة لسوق القطع من أجل بدء العملية الإصلاحية وتوحيد أسعار الصرف.

لذلك، لا يمكن التعويل على حلول مجتزئة أو قرارات موضعية لإيجاد حلّ لتعدد أسعار صرف الدولار الأميركي في الاقتصاد اللبناني.

وتتضمن الإجراءات إقرار قانون الكابيتال كونترول الذي هو مطلب أساسي لصندوق النقد الدولي والذي هو إحدى الإجراءات التي تمهد لتوحيد أسعار الصرف من خلال تشجيع التعامل بالليرة اللبنانية بدل الدولار و

الدفع نحو استخدام آليات للدفع غير النقد مثل الشيكات و بطاقات الدفع و التحاويل الداخلية. ويجب ان يكون إقرار هذا القانون أولوية مجلس النواب الجديد وان يأتي ضمن اهداف اقتصادية واجتماعية غايتها الاستقرار المالي والنقدي من جهة وإعادة تنشيط الدورة الاقتصادية من جهة أخرى. أيضاً، أحد اهداف هذا القانون هي لجم الطلب على العملات الأجنبية محلياً".

ولكن لا يمكن للسلطات الاكتفاء بتوحيد أسعار الصرف من جهة، واهمال او تأجيل الإصلاحات البنوية الأخرى من جهة أخرى لأسباب برعت السلطة السياسية بابتكارها.

اذ يجب ان يسبق او يواكب توحيد أسعار الصرف معالجة الاختلالات المزمنة في المالية العامة، وإعادة هيكلة القطاع العام، ومكافحة التهرب الضريبي وتفعيل الجباية، ووقف احتكار القطاع العام لإدارة المرافق الحيوية مثل الكهرباء والاتصالات، ومكافحة التهريب عبر الحدود والتهرب الجمركي، واصلاح نظام التقاعد في القطاع العام، و بدء المفاوضات بين الحكومة و حاملي سندات اليوروبوند بسبب قرار الحكومة السابقة التعتير عن تسديد مستحققاتها الخارجية، وتحسين بيئة الاعمال والمناخ الاستثماري، ورفع مستوى تنافسية الاقتصاد، وإعادة تأهيل البنى التحتية، وضمان استقلالية القضاء، وتطبيق مبادئ الحوكمة و الإدارة الرشيدة في القطاع العام. ولكن يبقى تطبيق هذه الإصلاحات المعيار الوحيد لمصداقية السلطة السياسية، اذ انها كانت وما زالت مدرجة على جدول اعمال الحكومات المتعاقبة منذ عشرين سنة على الأقل.

- دراسة سياسية : أجنداث ضيقة لا تمتّ للإصلاح المنشود والانقاذ الموعود بصلة – نشرت في جريدة نداء الوطن في 2022/5/16

يوم 16 أيار يشبه ما قبله على الصعيد الاقتصادي، مهما كانت نتائج الانتخابات. فالأزمة مستمرة والخسائر تتفاقم يومياً، ولا قاع بعد للأزمة.

والأهم من يعتقد أن شيئاً سريعاً جوهرياً سيتغير بين ليلة وضحاها ربطاً بمن فاز بالاكثرية النيابية. فبين أفرقاء التحالفات المزعومة أكثر من عنوان "إصلاحي" خلافي حتى الانقسام الحاد أفقياً وعمودياً.

يبدو أن الأزمة اللبنانية لا تعترف بالأكثرية السياسية غير القابلة للصرف في مشروع اقتصادي اصلاحي واحد. فحكومة حسان دياب فجّر لها أهلها، وحكومة نجيب ميقاتي عاشت مشلولة رغم اعلان اتفاق تفاهم انقاذي مبدئي مع صندوق النقد الدولي.

وفي السياق يمكن ذكر 10 عناوين لا اتفاق حولها لا من قريب أو بعيد بين من خاضوا الانتخابات متحالفين، وسيتفرقون بعدها وفقاً لأجنداتهم الخاصة الضيقة بعيداً من أي اصلاح منشود أو انقاذ موعود.

## مناهضة جديدة في الأفق بذريعة رد الودائع لأصحابها

أولاً، ورد في ورقة التفاهم مع صندوق النقد أن الودائع حتى 100 ألف دولار مضمونة، والباقي إما يشطب أو يتحول الى الى أسهم في بنوك (مفلسة).

رحبت الترويكا الرئاسية بالاتفاق، ثم اتصل رئيس مجلس النواب نبيه بري عندما كرر شعبية شعار "الودائع... كل الودائع مقدسة". وكذلك فعل حليفه "حزب الله" الذي ذهب نوابه بعيداً باقتراح قانون يضمن تلك "القدسية". الاثنان لم يقولوا لنا كيف سترد الودائع لأصحابها، متجاهلين أن قيمتها تزيد على 100 مليار دولار. فعلى الطريقة المعتمدة منذ أكثر من سنتين سيحتاج الأمر الى جيل أو جيلين من المعاناة الشديدة والبؤس المفجع من دون تحقيق الهدف المنشود. أما اذا كانت الأعين على أصول الدولة، فلا فرق في هذا الميدان بين معظم الأطراف السياسية التقليدية المهيمنة على مقدرات البلاد والممسكة برقاب العباد. أما اذا اتفق جميع الأطراف حول هذا العنوان الخطير، ففي الأمر مشكلة عويصة لا محالة. ستتعارض المصالح وتتضارب في مناهضة طائفية وسياسية وزبائنية كما حصل في تبديد مئات المليارات منذ التسعينات الى اليوم. والأنكى أن التصرف بأصول الدولة تحت عنوان رد الودائع لأصحابها يعني تصفية الدولة بكل بساطة اذا بقي النافذون أنفسهم في سدة القرار "المخطوف".

خلاف ذلك، يمكن انشاء صندوق سيادي لأصول الدولة بادارة دولية محترفة متخصصة في تمييز الأصول وتنمية الإيرادات منها لزوم الميزانية العامة ورد الحقوق لأصحابها، رغم أن ذلك لا يستوي مطلقاً من دون محاسبة المتسببين بضياع تلك الحقوق.

## رياض سلامة يفعل ما يحلو له في جمهورية الموز

ثانياً، كان حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ضمن الفريق اللبناني المفاوض مع الصندوق. فاذا به يفاجئ الجميع قبل أيام قليلة، بمضمون مخالف تماماً لما اتفق عليه لجهة اصراره، بشكل غير مباشر، على امكان ليليرة الودائع... كل الودائع. جاء ذلك في كتاب موجه الى جمعية المصارف تجاهل فيه ما ورد في الورقة الحكومية الشارحة لمندرجات الاتفاق لا سيما شطب 60 مليار دولار من خسائر البنك المركزي. انه لا يريد مئة من أحد، لا يعتبر نفسه خاسراً. يعترف بكامل حقوق المصارف المودعة لديه لكن بالليليرة إذا أراد، وهنا الحديث عن نحو 86 مليار دولار، أما كيف ومتى سترد الحقوق، فالأمر في علم الغيب ودونه ليليرة هستيرية تدخل البلاد في حالة فنزويلية لا خروج منها بعشرات السنوات. رغم ذلك، هو غير عابئ بكل التحذيرات، يفعل ما يحلو له في جمهورية منشطية على نفسها، القرار فيها يطبخ كما لو كنا في جمهورية موز.

لعبة الكراسي الموسيقية... لا بد من التضحية بأحدهم

ثالثاً، سارعت المصارف يوم الاتفاق مع الصندوق الى الترحيب به، واثنت على جهود الحكومة الاصلاحية. ثم بعد أقل من اسبوعين انقلب موقفها رأساً على عقب، وهددت برفع دعاوى ضد الدولة ومصرف لبنان. ما الذي تغير في اسبوعين؟ لا شيء يذكر سوى ان المصارف شعرت أن تغطيتها من مصرف لبنان تتلاشى، وأن سياسيين قد يضحون ببنوك ضمن عدة شغل بقائهم في السلطة. أجل، ساعة الحقيقة تقترب، فلعبة الكراسي الموسيقية تقضي ببقاء أحدهم واقفاً لا يلوي على شيء فيما آخر يتربع على كل شيء. لعبة الاقصاء هذه تبقى ضمن موازين قوى لا تعترف بتحديد المسؤوليات ولا بالتوزيع العادل للخسائر. جل همها تجاوز المرحلة بلا أي مساءلة حقيقية.

شعارات ونقيضها في "ثنائي" همّة التعمية أولاً... وأخيراً

رابعاً، لم يأت الاتفاق مع الصندوق على ذكر اقرار قانون لضبط السحوبات والتحويلات (كابيتال كونترول) الا في سطر متأخر من الشروط المسبقة. وربط ذلك بتوحيد أسعار الصرف. في المقابل اصرت حكومة ميقاتي على تمرير القانون في البرلمان كأولوية، مستعينة بقبول رئيس مجلس النواب وحركته "أمل" وحلفاء آخرين، لكن حساب الحقل لم ينطبق على حساب البيدر عشية الانتخابات. إذ عارضت كتل نيابية وازنة مشروع القانون بذريعة عدم حفظه حقوق المودعين وحمائته للمصارف من الدعاوى المرفوعة، والتي سترفع، عليها. المفارقة في هذا الاطار ان من كان مع تمرير "الكابيتال كونترول" هو نفسه المتحدث عن قدسية الودائع، لا سيما "حزب الله" وحركة أمل وآخرين أقل وزناً من الاثنين: يريدان جمع المجد الزائف من اطرافه، غير عابئين بمن يسأل عن التناقض في مواقفهما.

يمحضون القطاع المصرفي بعداً طائفيًا متفجراً هو الآخر

خامساً، المعركة الأخرى المقبلة متصلة بشرط أساسي في الاتفاق، ينص على اعادة هيكلة القطاع المصرفي بتمهيد من الورقة الحكومية القاضية بشطب كامل رساميل البنوك، واجراء تدقيق في أكبر 14 مصرفاً لمعرفة من يستطيع الاستمرار وكيف، ومن تجب تصفيته ولماذا. هذه المعركة ستكشف مدى عمق وامتانة الروابط السياسية والمصرفية وتشابك المصالح غير السوية بين النافذين والأوليغارشية. للمثال: اذا تقرر بعد التدقيق تصفية مصارف، لها نفوذ أو موقع في روابط المنظومة، كيف سيصرف ذلك في توازنات المصالح وما جوائز الترضية، وبأي ثمن؟ ولا ننسى البعد الطائفي المحوض للقطاع المصرفي من حيث الملكية والأهمية النظامية. أما المضحك المبكي، فهو حديث تغيير الملكيات (طائفيًا) عندما تتحول ودائع الى مساهمات في البنوك.

السرية المصرفية في خدمة فساد السكين والبطيخ

سادساً، ينص الاتفاق ايضاً على تعديل قانون السرية المصرفية والتحقيق في الجرائم المالية، وصولاً الى استرداد الاصول ( المنهوبة). هذا البند حارق متفجر اذا طبق بحذافيره. فمن شأنه الكشف عن فاسدين متصلين بالسلطة والدولة العميقة المستحوذ عليها من زعماء الفساد والسكين والبطيخ. وكان مسؤولون في وزارة الخزانة الأميركية اشاروا قبل عدة أشهر الى تضارب مصالح وخرق للنظام المصرفي من سياسيين. وكذلك فعل تقرير صادر عن الأمم المتحدة الاسبوع الماضي في معرض تناوله للفقر وانتهاك حقوق الانسان في لبنان، وكيف يستحوذ، أو يخرق سياسيون مصارف. وكيف يحصل التهرب الضريبي والتغطية على ثروات القلة الأوليغارشية النافذة .

بند رفع السرية المصرفية والتحقيق في الجرائم المالية هو لب الموضوع اذا اردنا عدم تكرار ما حصل. لكن هذا البند يمر مرور الكرام عند معظم الاحزاب المتصارعة على شعارات وقشور شعبية من دون الخوص عميقاً في سبب رئيسي من اسباب الأزمة، هو عبارة عن صندوق "باندورا" فضائحي لا يبقي ولا يذر.

معارضة تغيير حاكمية مصرف لبنان في عهد عون

سابعاً، من الملفات العالقة بين اطراف الفريق السياسي المتحالف في الانتخابات، وبين هذا الفريق ومن يناهضه، ملف حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الملاحق قضائياً في لبنان و عدة دول أوروبية بشبهات اختلاس وتبييض أموال. مقرب من الحاكم يؤكد أنه باق حتى آخر يوم في ولايته، كما أعلن الوزير السابق سليمان فرنجية في مقابلة تلفزيونية ان لا تغيير للحاكم في عهد الرئيس ميشال عون، ويوافق في ذلك رئيس مجلس النواب نبيه بري، مقابل حماسة سياسية لدى التيار العوني للتغيير قبل نهاية ولاية عون. وبنتيجة هذا الصراع يتأخر التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان، تدقيق أقر مبدأه قبل سنتين في حكومة حسان دياب، والى الآن لا نتيجة تذكر. أما صندوق النقد فيطلب تدقيقاً (ليس جنائياً) للوقوف على حقيقة خسائر مصرف لبنان، وما بقي لديه من احتياطي عملات اجنبية. هذا التدقيق، اذا أجري وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، سيعري حتماً كل "الروايات" التي يسوقها حاكم مصرف لبنان منذ سنوات، وصنف بموجبها الخسائر المتركمة بعشرات المليارات في بند "موجودات أخرى".

طرف سيستخدم سلاح سعر صرف الدولار ضد خصمه

ثامناً، هناك استحقاق سعر صرف الليرة المدعوم من مصرف لبنان ارضاء للسياسيين في الاشهر الماضية التي كانت تجري فيها تحضيرات الانتخابات، لتعود المنظومة اياها الى سدة السلطة من دون وجع رأس أت من تقلبات لا بل انهيار لسعر صرف العملة الوطنية. وجزء من ذلك الدعم كان يصرف من الاحتياطي الالزامي ، أي مما تبقى من حقوق للمودعين. فهل سيستمر رياض سلامة في هدر دولارات لدعم الليرة، أم سيتخلى تدريجياً ليرتفع سعر صرف الدولار مع ما لذلك من تداعيات على القدرة الشرائية لاصحاب الرواتب والمداخل بالليرة، والتضخم الأكل لما تبقى من تلك القدرة الشرائية الضحلة؟

وفي هذا الاطار، لا يمكن فصل مسار اسعار الصرف عن المعركة الرئاسية المقبلة، ومن سيضغط بهذا الاتجاه او ذاك لتوظيف ما تبقى من دولارات في مشروعه للاستحقاق الرئاسي.

## رد الإجر للناخبين.. مقابل إصبع البصم في الانتخابات

تاسعاً، لا يمكن نسيان استحقاق اقرار موازنة 2022 مع ما تتضمنه من تغيير في سعر صرف الدولار الجمركي لناحية الرفع التدريجي، وصولاً الى سعر المنصة عند 20 الف ليرة أو أكثر قليلاً. وسينعكس ذلك على اسواق الاستهلاك اذا قرر المستوردون رفع الاسعار. وهناك أيضاً رفع عدد من الرسوم المالية والعقارية وتعريفات الاتصالات ثم الكهرباء. هذه هي مكافأة الناخبين ورد "الإجر" لهم مقابل اصبع البصم في الانتخابات.

## خبط عشواء بلا خطة إقتصادية ولا من يحزنون

عاشراً، ما سبق يستعرض عناوين وبنوداً واردة في الاتفاق مع صندوق النقد، لكن أين هي الخطة الاقتصادية الكاملة والشاملة؟ فما يطلب من تضحيات ينفسه كيفية اقناع الناس بالتضحية مقابل اي نمو اقتصادي واي فرص عمل، واي نموذج اعمال لا يكرر البونزي سكيم (المخطط الاحتيالي). والأغرب، ان الثابت حتى الآن هو ان معظم الأفرقاء يستمرون في التعويل على القروض الخارجية ويسعون بقوة اليها، ويضعون دائماً في حساباتهم تحويلات المغتربين، ويبراهنون على تطورات اقليمية ودولية تسمح بعودة تدفق الأموال والسياح الى لبنان... بكلام آخر: الجميع متفق على بقاء لبنان منكشفاً على الخارج من دون عناء بناء اقتصاد حقيقي منتج يمول نفسه بنفسه... وهنا مكمّن خطورة الآتي المنسوخ من كل فداحة الماضي.

- **دراسة قانونية : دراسة قانونية مقارنة بين لبنان وعدد من دول العالم: الاحتياطي الالزامي: من ضمان الودائع الى تبيد للودائع – نشرت في جريدة الوطن في 2022/5/23**

عددت المادتان (76 – د) و 77 من قانون النقد والتسليف الامور التي ترعى موجب تكوين الاحتياطي الالزامي وجزء التخلف عن ذلك على النحو التالي:

الاطار القانوني للاحتياط الالزامي في لبنان

• إن الغاية المتوخاة من الاحتياطي الالزامي هي الابقاء على الانسجام بين السيولة المصرفية وحجم التسليف الذي تستطيع المصارف ان تضعه تحت تصرف الإقتصاد، وبين مهمة مصرف لبنان العامة والتي هي المحافظة على سلامة النقد واطراض النظام المصرفي والاستقرار الاقتصادي.

• إن مصرف لبنان هو صاحب الصلاحية بالزام المصارف بأن تودع لديه الاحتياطي المطلوب تكوينه.

• إن الوعاء الذي يتحدد على اساسه الاحتياطي المطلوب من المصارف تكوينه هو الودائع والاموال المستقرضة بالليرة اللبنانية (ولاحقاً بالعملة الاجنبية بعد صدور القانون 28-67) التي يحددها مصرف لبنان،

باستثناء التزامات المصارف من النوع ذاته تجاه مصارف أخرى ملزمة أيضاً بإيداع الاموال الاحتياطية هذه.

• يمكن لمصرف لبنان ان يعتبر توظيفات المصارف في سندات حكومية او سندات مصدرة بكفالة الحكومة كجزء من الاحتياطي حتى نسبة معينة يعود له امر تحديدها.

• النسبة القصوى للاحتياطي المطلوب تكوينه هي 25% من الالتزامات تحت الطلب *dépôts à vue* و 15% من الالتزامات لاجل معين *dépôts à terme*.

• يمكن لمصرف لبنان «ان يفرض نسباً مختلفة على فئات مختلفة من التزامات المصارف ضمن الحدود السابقة. وله كذلك في الحالات الاستثنائية ان يفرض نسباً حدية *marginales* خاصة دون التقيد بالحدود الأنفة الذكر على ما يزيد من هذه الالتزامات، او من اي فئات منها عن حد معين، او على الزيادة المحققة في هذه الالتزامات او في اي فئات منها بعد تاريخ معين.

• يمكن لمصرف لبنان الزام المصارف بأن تودع لديه احتياط أدنى خاص حتى نسبة معينة من الموجودات التي يحددها المصرف.

• يحق لمصرف لبنان ان يستوفي، عن مبلغ تدني الاحتياط الفعلي عن الاحتياط الالزامي فائدة جزائية يمكن ان تبلغ معدلاً يفوق بثلاثة أضع المعدل المطبق في حينه على تسليفاته لقاء سندات مالية. ولا يحول ذلك دون تطبيق العقوبات الادارية ذات الصلة. ويمكن لمصرف لبنان الا يطبق هذا الجزاء اذا بدا له ان النقص كان نتيجة حتمية لظروف غير مرتقبة، او اذا كان المصرف الذي ظهر النقص لديه في حالة التصفية.

توجهات تاريخية مقارنة... ماذا حول العالم؟

الاطار القانوني لتكوين الاحتياطي الالزامي في لبنان يتضمن احكاماً منها ما تتوافق ومنها ما تتمايز او حتى تتناقض عما اعتمد في السياق التاريخي في عدد من البلدان الغربية المتقدمة، بخصوص هذا النوع من الاحتياطي. وأهم هذه الاحكام التالي:

• تقديم الاحتياطي الالزامي اداة ضمان تاريخية نسبية لودائع المدخرين ( USA، المانيا، السويد).

(في لبنان لم يربط قانون النقد والتسليف واسبابه الموجبة بنص صريح بين الاحتياطي الالزامي وضمان الودائع)

• عدم جواز اداء اي فائدة على الاحتياطي الالزامي ( USA قانون الـ FED والمانيا ). وهذا الامر كان موضع انتقاد اصوات مصرفية عدة في المانيا بحجة انه يفقد المصارف، بالرغم من ادائها الفوائد للمودعين عن الاحتياطات المكونة، ايرادات مهمة على الاخص في الحالات التي ترتفع فيها معدلات الاقراض وتكون معدلات تكوين الاحتياطي مرتفعة ايضاً. وقد اقترحت الاصوات السابقة السماح لمؤسساتهم بالتوظيف من الاحتياطي الالزامي بسندات خزينة اجنبية، لكن الرد على ذلك كان ان هذا التوظيف مكشوف على مخاطر تقلبات سوق القطع.

(قانون النقد والتسليف لا يتحدث عن اداء فوائد على الاحتياطي الالزامي، ان بالليرة او بالعملات الاجنبية، لكن مصرف لبنان لم يتقيد بالامر في قراره الاساسي رقم 7926 ومنح فوائد للاحتياطي المطلوب تكوينه بالعملات الاجنبية).

• عدم جواز الاستثمار من الاحتياطي الالزامي كلياً او جزئياً في سندات خزينة (هولندا).

(في لبنان قانون النقد والتسليف يجيز اعتبار توظيفات المصارف في سندات حكومية او سندات مصدرة بكفالة الحكومة جزءاً من الاحتياطي حتى نسبة معينة يعود لمصرف لبنان امر تحديدها).

- عدم جواز ادراج الاحتياطي الالزامي ضمن نسب السيولة المفروضة على كل مصرف تجاري (USA) قانون الـ FED).
- إمكانية تنزيل الاحتياطي الالزامي استثنائياً لغايات ظرفية ملحة كتمويل اعمال الحرب بشروط معينة مثل توافر نسبة ذهب محددة من حجم الاوراق المتداولة. وايضاً نسبة اوراق نقدية محددة من حجم الودائع(USA).
- الاساس في التطبيق العملي تشجيع المصارف على ابرام اتفاق «جنتلمان» خيارى في ما بينها moral suasion على تفاصيل تكوين الاحتياطي. وفي حال الخلاف او التقصير يكون القانون جاهزاً كاساس للتدخل (انكلترا، سويسرا، السويد والمانيا).
- إعتبار الاموال قيد الاطلاع في مصارف خارجية جزءاً من الاحتياطي الالزامي (السويد).
- لا وجود لعلاقة تماهي بين الاحتياطي الالزامي المطلوب من المصارف تكوينه لدى المصرف المركزي والاحتياطيات النقدية réserves monétaires للمصرف المركزي (هولندا).
- يمكن الاعفاء من موجب تكوين الاحتياطي الالزامي على الودائع بالعملات الاجنبية او تخفيض نسبته في حالة حيازة المصرف على ديون مقابلة بالعملات الاجنبية (سويسرا).
- شهدت عمليات الاحتياطي الالزامي نوعان من الانحرافات، منها ما هو قديم ومستمر لتاريخه منذ اكثر من عقدين ومنها ما هو مستجد.

الانحراف القديم والمستمر

- (1) منح مصرف لبنان في القرار الاساسي 7926 الصادر بتاريخ 19 ايلول 2001 فوائد على الاحتياطي (او تعبير توظيفات حسب منطوق القرار) الالزامي الواجب تكوينه لديه من قبل المصارف بالعملات

الاجنبية حصراً وليس بالليرة اللبنانية. تمييز لا سند له في قانون النقد والتسليف الذي لا ينص في الفقرة ذات الصلة اي الفقرة (د) من المادة 76 الى دفع مصرف لبنان اي فائدة مقابل اي احتياطي يكون لديه.

فقط الفقرة (و) من المادة المذكورة تذكر بان الفوائد تدفع من قبل مصرف لبنان على «الايذاعات» وليس على «الاحتياطيات الالزامية». والامر الاخير يتماهى مع التوجه السائد في قوانين وممارسات الدول الغربية المتقدمة حيث لا يدفع المصرف المركزي اية فوائد على الاحتياطيات الالزامية المكونة لديه، على اعتبار ان هذه الاحتياطيات هي تاريخياً كما سبقت الاشارة لغايات الحفظ والضمان، ولاحقاً وتفرعاً لمقتضيات ضبط السيولة لحاجات الاقتصاد.

(2) منح مصرف لبنان المصارف في القرار الاساسي رقم 7835 اعفاءات واستثناءات متنوعة وعديدة للموجب الملقى عليهم بتكوين الاحتياطي الالزامي بالليرة اللبنانية لديه. طبيعي ان ينعكس هذا الامر ايجاباً ومكاسب لصالح شرائح المعنيين الذين تتعامل المصارف معهم في اطار هذه الاستثناءات. لكن الامر يشكل بنظر البروفسور Joseph E. Stiglitz حامل جائزة نوبل للاقتصاد لعام 2001 تمايزاً من قبل المصرف المركزي بمنحه افضليات وميزات لافراد او لشرائح معينة في المجتمع. وهذا ما لا يملك المصرف المركزي اتخاذه في هكذا نوع من القرارات، بالرغم من صوابيتها في بعض الاحيان، لان الاخيرة تعتبر عملاً سلطوياً يدخل في صلب صلاحيات السلطة التشريعية، والدليل ان المادة 77 ( ن ت ) قد حددت حصرياً حالات عدم تطبيق مصرف لبنان لجزاء تخلف مصرف عن تكوين الاحتياطي الالزامي المطلوب. وهي اثنتان (1) نتيجة حتمية لظروف غير مرتقبة و(2) حالة التصفية.

الانحراف المستجد:

المس بالاحتياطي الالزامي:

السنة الماضية ارتفع منذ بدايتها الكلام العام عن توجه للمس بالاحتياطي الالزامي ( بالطبع المكون بالعملة الاجنبية) من قبل مصرف لبنان. ما دفع جمعية المصارف الى توجيه كتاب الى حاكم مصرف لبنان بتاريخ 1 نيسان 2021 جددت مضمونه بكتاب آخر حديث في 4 نيسان 2022، ضمنتهما التالي:

ما طلبته المصارف

• تأكيد الجمعية على موقفها المعلن بضرورة عدم المس تحت أية ظروف بالاحتياطي الإلزامي كونه يشكّل جزءاً لا يتجزأ من ودائع الزبائن لدى المصارف.

• تحميلها الدولة مسؤولية استنزاف ودائع المصارف لدى مصرف لبنان خلال السنوات الماضية.

• تحميلها مصرف لبنان مسؤولية المس بالاحتياطي الإلزامي، والخضوع للضغوطات التي تمارسها عليه السلطات السياسية، خلافاً لمنطق وروحية قانون النقد والتسليف حيث غاية الاحتياطي الإلزامي تنحصر بحاجات القطاع المصرفي.

• تأكيدها على أن تخفيض معدّل الاحتياطي الإلزامي بالعملات الاجنبية يوجب على مصرف لبنان إعادة المبالغ المحررة للمودعين أصحاب الحق بها. فليس جائزاً استعمال المبالغ المحررة مؤخراً جراء تخفيض المعدّل من 15% إلى 14% لأغراض الدعم.

رد حاكم مصرف لبنان

رد الحاكم على جمعية المصارف تضمن (4) امور وردت كالتالي مع التعليق على كل منها:

الامر الاول: لا تعليق

«إن مصرف لبنان يتمتع بصلاحيّة تحديد نسب الاحتياطي الإلزامي المفروضة على المصارف. وقد أوجب على هذا الأساس على المصارف تكوين احتياطي إلزامي نقدي بالليرة وايداعه في حسابات مفتوحة لديه».

- لا تعليق

الامر الثاني: جملة تعليقات

«انه يعود لمصرف لبنان وفقاً للسياسة النقدية والمصرفية المعتمدة من قبله، حق تحديد حجم وشروط تسليقات المصارف، وفي هذا الاطار فرض مصرف لبنان على المصارف، اضافة الى موجب تكوين احتياطي الزامي بالليرة، موجب القيام بتوظيفات الزامية تُودَع لديه بالعملات الاجنبية وذلك لقاء فوائد وضمن نسب محددة».

التعليق على ما سبق هو التالي:

(أ) لم يورد قانون النقد والتسليف في اي من مواد تعبير «توظيفات الزامية للمصارف لدى مصرف لبنان» سواء بالليرة اللبنانية او بالعملة الاجنبية. ولم ينص ايضاً على اي حق لمصرف لبنان بفرض هكذا «توظيفات الزامية» على المصارف.

(ب) إن الرجوع الى القرار الاساسي رقم 7926 يظهر ان المواد التي تم الاستناد اليها لتقرير ما قضى به من الزام للمصارف بتكوين توظيفات الزامية بالعملات الاجنبية لدى مصرف لبنان هي التالية: (الفقرة و) من المادة 76 و 77 و 174 من قانون النقد والتسليف. والاولى اي (الفقرة و) من المادة 76، والتي هي الاصل، تنص على ان «لمصرف لبنان ان يقبل في ضوء الحالة النقدية العامة ودائع لقاء فوائد يحددها المصرف». وهذا النص واضح في ان لا صلاحية لمصرف لبنان بمقتضاه بالزام المصارف باجراء اي توظيف الزامي لديه كما نصت عليه المادة الاولى من القرار الاساسي 7926 والتي ذكرت ان «على المصارف كافة العاملة في لبنان ان تودع لدى مصرف لبنان، لقاء الفوائد التي يمنحها هذا الأخير على الودائع لديه لاجل بالعملات الأجنبية، نسبة 14% من عناصر محددة منها مكونة بالعملات الأجنبية».

اي ان مصرف لبنان استند الى نص واضح تمام الوضوح في انه نص اختياري هو نص (الفقرة و) من المادة 76 ليقوم بفرض «توظيفات الزامية بالعملة الاجنبية لديه».

(ج) ان فكرة الزام مصرف لبنان المصارف بتكوين احتياطات الزامية بالعملة الاجنبية لديه حتى نسبة معينة من الاموال المستقرضة منه تجد اساسها بالحقيقة في (الفقرة د) من المادة 76. وقد كانت هذه الفقرة بالاصل تنص على تكوين الاحتياطات الالزامية بالليرة اللبنانية فقط. الا ان القانون 28-67 عدل الامر، فباتت تجيز تكوين الاحتياطات الالزامية بالليرة اللبنانية وبالعملة الاجنبية على السواء.

(د) اسس كتاب حاكم مصرف لبنان فرض «توظيفات الزامية» بالعملات الاجنبية على المصارف على «حق مصرف لبنان في تحديد حجم وشروط تسليفات المصارف». وهو حق اقتبس بالحقيقة من نص المادة 79 ن ت، دون الاشارة في متن الكتاب الى رقم ونص هذه المادة الذي يذكر بوضوح «ان صلاحية مصرف لبنان هي بتحديد حجم التسليف من انواع معينة او الممنوح لاغراض معينة او لقطاعات معينة». وهو نص واضح بانه لا يعطي مصرف لبنان اية صلاحية بالزام المصارف «بتوظيفات الزامية لديه بالعملات الاجنبية».

## الامر الثالث: هناك إشكالان

«باستثناء نص المادة 69 من قانون النقد والتسليف الذي يفرض على مصرف لبنان ان يُبقي في موجوداته نسبة من الذهب ومن العملات الاجنبية حفاظاً على سلامة تغطية النقد اللبناني، لم يفرض هذا القانون على مصرف لبنان موجب الاحتفاظ بأي نسبة كاحتياط على موجودات المصارف المودعة لديه (من احتياطي وودائع وتوظيفات إلزامية).

وبالتالي، يمكن لمصرف لبنان استعمال هذه الاموال طالما انه يتقيد بالنسبتين موضوع المادة 69 المذكورة، وطالما ان هذا الاستعمال يبقى في اطار تحقيق مهام مصرف لبنان وفقاً للصلاحيات المعطاة له بموجب القوانين المرعية الاجراء، لا سيما في المادة 70 من قانون النقد والتسليف التي توجب على مصرف لبنان المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وعلى سلامة النقد بهدف تأمين نمو اقتصادي واجتماعي دائم».

التعليق: ما سبق يثير اشكالين اثنين

الاشكال الاول في القانون.

الاشكال في هذا المضمار هو في تجاوز الخاصية القانونية للاحتياطيات الالزامية، فاذا كانت الودائع والتوظيفات المصرفية لدى مصرف لبنان تنقل الملكية القانونية الكاملة للاموال المودعة والموظفة من قبل المصارف لدى مصرف لبنان الى الاخير بحيث يستطيع التصرف بها من دون اي قيد قانوني خاص، فان الامر ليس كذلك بالنسبة للاحتياطيات الالزامية اذ تنقل الى مصرف لبنان فقط صلاحية حفظ هذه الاحتياطيات من دون التصرف بها، ما يتماهى مع مفهوم الوديعة الاحتياطية خصوصاً اذا كانت الاخيرة الزامية كما هو الحال في الاحتياطيات الالزامية بالعملات الاجنبية المفروضة من مصرف لبنان بالقرار الاساسي 7926 الصادر سناً (للقرة د) من المادة 76 ن ت.

الاشكال الثاني في تحديد اولوية الاهداف

الاشكال في هذا المضمار هو الانحراف عن الاهداف الحقيقية والاولية التي يتوخاها عادة اي مصرف مركزي من فرضه للاحتياطي الالزامي وهو ضبط السيولة على الوجه الامثل. في هذا يذكر الاستاذ Remi Jequier في الصفحة 163 من مؤلفه القيم عن الاحتياطيات الالزامية والمعنون

La politique de Réserves Obligatoires ان الاحتياطيات الالزامية تلعب دور خزان السيولة الذي يملأ المرء في أوقات الوفرة، لمنع الضغط من انفجار الخزانات العادية، حتى لو كان ذلك يعني لاحقاً فتح صمامات الاحتياطي عندما يصبح الوضع أقل سيولة.

Les réserves minimales jouent de cette manière le rôle d'un réservoir de liquidités que l'on remplit en période d'abondance pour éviter que la pression ne fasse éclater les réservoirs normaux, quitte par la suite, à ouvrir les vannes de la réserve .lorsque la situation sera devenue moins fluide

إن إعادة التدقيق ملياً في كتاب حاكم مصرف يظهر بوضوح ان قضية سيولة القطاع المصرفي بالعملات الاجنبية، على اهميتها الخاصة والاستثنائية بالنسبة للاقتصاد اللبناني وللبنانيين، وهي وردت في مادتين تم الاستناد اليهما في اصدار القرار 7926 الخاص بتكوين الاحتياطات الالزامية بالعملات الاجنبية هما المادة 76 و174، قد غابت عن اهتمامات مصرف لبنان بالممارسة وحل محلها تركيز الاخير على حقه باستعمال وانفاق هذه الاحتياطات بالعملة الاجنبية من دون اي قيد ولو ادى الامر الى شحها ونضوبها كما هو الامر راهناً.

الليرة

الامر الرابع: انها الليرة

«إنّ الاموال التي يتم توظيفها من قبل المصارف في مصرف لبنان، وإن بشكل إلزامي، والتي تصبح من ضمن موجوداته، تبقى ديناً لصالح هذه المصارف بذمة مصرف لبنان الذي سيتولى اعادتها للمصارف عند استحقاقها.

لذلك، وباستثناء ما تنص عليه القوانين العامة، وفي ظل غياب أي نص قانوني واضح يحدد طريقة تسديد أموال المصارف المودعة أو الموظفة لدى مصرف لبنان، يمكن لمصرف لبنان، وبغية تسديد قيمة هذه الاموال، عند استحقاقها، الى المصارف المعنية:

إمّا تسديد المبالغ المتوجبة عليه بالشكل والخصائص ذاتها التي قامت المصارف بتوظيفها لديه وذلك استرشاداً بمبدأ توازي الصيغ والاصول *parallelisme des formes* وبأحكام المادتين 754 و761 من قانون الموجبات والعقود، وهي توجب على من يقترض مبلغاً من النقود ان يرد ما يضارع هذا المبلغ نوعاً وصفة.

وإما التسديد بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر صرف الليرة مقابل الدولار الاميركي.»

التعليق على ما سبق هو التالي:

(أ) يذكر النص ان تسديد مصرف لبنان للاموال المودعة او الموظفة لديه سيكون بالاسترشاد بمبدأ توازي الصيغ والاصول ووفقا للمادتين 754 و761 (الخاصتين بقرض الاستهلاك) من قانون الموجبات والعقود. والسؤال هو، ومن دون الدخول في صحة توصيف النص للامور، لماذا تم تغييب الاشارة الى المادة 759 التي تنص على ان الاشياء المقرضة «تكون مخاطرها على المقترض»؟

(ب) ان اول اشارة الى التوجه الى «اللييرة» صدرت عن حاكم مصرف لبنان في بداية شهر كانون الثاني 2020 في برنامج «صار الوقت» مع الاعلامي مارسال غانم. اذ ذكر ان المصرف التجاري بإمكانه سداد الودائع التي تلقاها بالعملة الاجنبية باللييرة اللبنانية لكن دون الاشارة على اساس اي سعر صرف للدولار.

بعد هذا التصريح مباشرة توقفت المصارف عن رد ودائع الناس اليهم بالعملة الاجنبية. وقامت بسدادها باللييرة اللبنانية مستندة الى تصريح الحاكم وعلى اساس 1500 ل ل للدولار الواحد.

وقد تم آنذاك تدعيم موقفي الحاكم والمصارف بالاشارة الى المادة 192 ن ت التي تخضع من يمتنع عن قبول العملة اللبنانية التي تتمتع حسب المادة 7 ن ت بقوة ابرائية غير محدودة للعقوبات المنصوص عليها في المادة 319 من قانون العقوبات.

مؤخرا تطورت الامور. فبعد عدة اطلاقات لحاكم مصرف لبنان اكد فيها عدم المس بالاحتياطي الالزامي (المكون بالعملة الاجنبية) عدل الاخير في كتابه الموجه الى جمعية المصارف عن هذا الموقف. وابلغها ان الاموال التي تم توظيفها من قبل المصارف في مصرف لبنان وإن «بشكل إلزامي» سترد باللييرة اللبنانية من دون تحديد على اساس اي سعر صرف للييرة اللبنانية، في ترداد لما اعلنه في مقابله مع الاعلامي مارسال غانم.

التدقيق في الامور يظهر للاسف عدم قانونية المواقف السابقة

فالاموال المتلقاة بالعملة الاجنبية، بصورة اختيارية ومن باب اولى بصورة الزامية يجب على مصرف لبنان ردها عملا بالمادة 13 نقد وتسليف والمادة 307 قانون التجارة بذات العملة، وباللييرة اللبنانية في حال قبول

صاحب المال بذلك، وفي الحالة الاخيرة يكون الرد بسعر الدولار في التعاملات الواقعية حتى يكون هناك «تعادل في القيمة بين ما تم استلامه وما تم القيام برده حسب منطوق المادة الاخيرة 307.

أما ما تنص عليه المادة 7 نقد وتسليف في ما خص القوة الابرائية للاوراق النقدية من فئة الليرة وما فوق، فهو اعلان يسري فقط على الالتزامات بالليرة اللبنانية وليس على ايفاء الالتزامات المحررة بالعملة الاجنبية، لان الامر يتطلب في الحالة الاخيرة اضافة فقرة على المادة 7 السابقة تفيد عن سعر الصرف الذي يتعين اعتماده للعملة الاجنبية عند السداد بما يعادلها بالليرة اللبنانية، تماما كما فعلت المادة 11-30 R من قانون العقوبات الفرنسي المقابلة للمادة 319 عقوبات لبناني، وفي غياب هذه الاضافة المحكي عنها لا يمكن اعمال المادة 319 لان قانون العقوبات هو قانون خاص ولا يجوز التوسع بتفسيره وتطبيقه الا عند اكتمال جميع عناصر المخالفة في مادة العقاب. هذا ما ذهبت اليه الاستاذة Laure Nurit Pontier المتخصصة في الاشكاليات القانونية للتعامل بالعملة الاجنبية في الصفحة 125 من كتابها المعنون

### Le Statut Juridique de La Monnaie Etrangère

وكانت الاستاذة Pontier قد سبق لها ان ذكرت في الصفحة 33 من كتابها ان قبول الطرفين المصرف والمودع التعامل بالعملة الاجنبية، يعني ضمنا (أ) قبولهما باعتماد العملة الاجنبية كضمان ضد اي تراجع في سعر صرف العملة الوطنية، و(ب) تأكد المصرف من قدرته على توفير العملات الاجنبية عند رده المتوجب عليه.

الخلاصة: انه يوم كئيب للبنان بلا ادنى شك

ان كتاب حاكم مصرف لبنان الى جمعية المصارف والذي خلص فيه الى ان سداد المصرف لمستحقات المصارف بذمته، على الاخص احتياطياتها الالزامية لديه بالعملة الاجنبية، سيتم ردها بالليرة اللبنانية هو كتاب كارثي بالمضمون بكل معنى الكلمة على النقد والمصارف، وايضا على المودعين الذين سيتلقون بالنهاية، ولو عن غير حق، تبعات مآل الموقف المستجد لحاكم مصرف لبنان. والشيء الخطير في الموضوع هو ان الحاكم اعتمد على ما يبدو في تبرير النتيجة التي خلص اليها، على خطورتها، الى تفسيرات داخلية في مصرف لبنان لمواد قانونية ذات صلة، من دون طلب لاية استشارة قانونية خارجية تدعم التفسيرات التي رفعت له، ان من مراجع قانونية موثوقة ومشهورة بمجال النقد والصيرفة المركزية او من هيئة حقوقية رسمية مثل هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل.

انه بلا ادنى شك يوم كئيب في تاريخ لبنان، فاحكام الاحتياطات الالزامية يسنها الآخرون لحفظ السيولة وضمن الودائع... وفي لبنان تفسر النصوص على العكس لتبديد السيولة وتذويب الودائع!

(\* ) أستاذ محاضر في قانوني النقد والصيرفة المركزية

## - نافذة على فكر كمال جنبلاط:

آراء ومواقف

## - موافقنا في الحكم كما في خارجه

"ياخذ علينا بعض السياسيين الجهلة ، اننا نعارض داخل الحكم كما نعارض من خارجه. والجواب على ذلك صريح وبسيط لا يدركه ارباب السياسة القديمة وجمهور الانتهازيين والمضللين وغير المؤمنين بالجماعة وبالوطن والكافرين ببعض القيم الانسانية الاساسية:

- اولاً: ان معارضتنا هي ايجابية دائماً وابدأ، تهدف بطبيعتها الى تأييد مبادئ ومشاريع معينة وتطالب بتحقيقها... فان لم نطالب بما أوتمنا عليه من اهداف ومصالح حياتية رئيسية ، فبماذا نطالب؟ وهل يكفي ان يتربع واحدنا في الحكم لتحدث المعجزة؟
- ثانياً- ان الحكومات التي نشارك فيها ليست في الوقت الحاضر ولن تكون الى زمن بعيد حكومات متجانسة في اكثريتها تفكر وتعمل على الاساس الاشتراكي او على الاقل الاجتماعي الذي نؤمن به. وان لم نكافح لأجل تطبيق مبادئنا وافكارنا فماذا يكون اذن عملنا، واي معنى لاشتراكنا في الحكم."

(المرجع: من خطاب له في 1966/5/7 ، ورد في الصفحة 1825 من كتابه لبنان وطن نفيه لا ملجأ نرتضيه )

## - لا استقلال سياسي حقيقي بدون استقلال مالي واقتصادي

"في ذكرى الاستقلال يهمننا ان نعلن "لا استقلال سياسي حقيقي بدون استقلال مالي واقتصادي. ولا استقلال سياسي حقيقي بدون تنفيذ البرنامج الاجتماعي والاقتصادي للحزب والجبهة التي يقودها. فمطالب العمال والفلاحين والمنتجين وارباب المصارف الوطنية التي يجب ان تلبي في البلاد ، ان تحقق بالسرعة التي نطالب بها، فالتطور يمضي بخطى الاجيال الشابة ، وهذه الدولة تمشي ، في معظم الاحيان بسرعة السلحفاة، او تتوقف تماماً عن السير خشية الاصطدام بالمصالح الرجعية والرأسمالية المحتكرة التي في عماهتها لا تعرف هي ذاتها مصطلحاتها الحقيقية .

نريد نهجاً في الحكم في مستوى الاحداث ، ومجلساً نيابياً في مستوى الاحداث ، ووعياً عاماً في مستوى الاحداث. ولكن هل يتم لنا ذلك في ظل النظام البرلماني القائم. نريد حكماً في مستوى التطور ونزعة التاريخ العربي المعاصر ، والتقدم الملازم له في صيرورته.

نريد حكماً يوطد عروبة لبنان ، ويطمئن جميع المواطنين المخلصين والمتخوفين ، عن اخلاص ونية حسنة على لبنان وكيانه.

نريد حكماً يوطد السياسة الخارجية اللبنانية ويطورها. بلا تسويات ولا خشية ، ويوطد العدالة بلا تسوية وخشية وتردد. نريد حكماً لا يتوقف عند النصفية في الحلول لانها لا تلبث ان تحاصر صاحبها فترمي به في الحيرة والتناقض والتردد. نريد حكماً لا يخاف من استئصال شأفة الفساد والافساد في الادارة ، وفي اوساط السياسيين والحكام الحاليين والسابقين ، ويتابع تدابير التطهير ، ويجعله يشمل القطاع السياسي."

(المرجع: من خطاب له في 1966/11/26، ورد في الصفحة 199 ، من كتابه "لبنان وطن نغديه لا ملجأ لنرتضيه")

من اقواله

#### - هكذا ولد الحزب التقدمي الاشتراكي

"في الذكرى السابعة عشرة لتأسيس الحزب التقدمي الاشتراكي ، حدد المعلم كمال جنبلاط الظروف التي رافقت ولادة الحزب ومما قاله : "تأسس الحزب التقدمي الاشتراكي في حفلة بسيطة ، ضمت الاعضاء الثمانية المؤسسين ، ومجموعة من الصحفيين والاصدقاء. وتم الاعلان الصغير بعد جهود سنوات عديدة من التأمل والتفكير والقياس والمقارنة . وفي جو مشبع بشتى الالتماسات والتطلعات والتأملات المشحون بالعذاب وبالامل وبالغضب والسلم والانانية في جميع عناصرها الفردية والقومية ، وهذه الجماعية المسترسلة في نهضتها وكفاحها ، وفي التفتيش عن الحقيقة الاخيرة للوجود ، ولد الحزب في اروع زاوية من قلوبنا وفي اصفى واحب مهده من عقولنا. ومضى وقت من الاستيعاب والتفكير ، وانصرفت فترة من التبصير والتخمير للفكرة والتردد، الى ان اقبلت سنة 1946 بصيغها وكان قد تم تحقيق الاستقلال اللبناني الناجز ، وبدأ الرأي العام يتحرك في طلب الاصلاح ، ولاحظنا بذاتنا عدم جدوى هذا الطلب بواسطة الهيئات والتكتلات السياسية العادية آنذاك.

اجتمعنا مع نفر من المثقفين والوطنيين والعمال ، اذكر منهم على مدى تفاوت ارتباطنا بهم اليوم ، وبعضهم قد انحرف وانتقل الى صفوف الرجعية والخصومة : المحامي فؤاد رزق - الدكتور توفيق رزق - الدكتور محمد تلحوق - المهندس جوزف نجار - الشاعر سعيد عقل - الاستاذ رشدي المعلوف - الاستاذ فؤاد افرام البستاني - الشاعر صلاح لبكي - الاستاذ رشيد طرابلسي - الاستاذ ماجد فخري - النائب فيليب نجيب بولس - المهندس جميل صوايا - الاستاذ فريد جبران - الاستاذ انطوان سمعان - المحامي ادوار حنين - الشيخ عبدالله علايلي - الدكتور جورج حنا - الاستاذ ميشال اسمر - المحامي جان نفاع - الاستاذ

البير سمارة – الاستاذ البير اديب – الامير رثيف ابي اللمع – المحامي جورج فيليبوس – والاستاذ سعيد حمادة وسواهم ... ودامت الاجتماعات حوالي السنتين . بعضهم تخلف عن المسيرة يوم فضلنا تسمية "التقدمي الاشتراكي" . عن "الحركة اللبنانية".

وفي كل مرحلة من تاريخ نضالنا الذي سلكناه ، كان يتخلى عنا بعض قصار النظر وضيق العقول وفريسيي الهيكل وانعزاليي القلب ، وكان يدخل صفوفنا نفر آخر ليسهم في حمل هذه الشعلة المقدسة فينير بها الاجيال القادمة ."

(المرجع : خطاب في 1965/5/8 ، ورد في الصفحة 154 من كتابه "لبنان وطن نفديه لا ملجأ نرتضيه")

### - النظام السليم في كل عصر هو في تبني التطور السليم

في مقابلة له مع جريدة النهار اللبنانية بتاريخ 1966/1/8 ورداً على سؤال حول الصراع بين اليمين واليسار ، قال: "كنا ولا نزال منذ العام 1946، نؤمن ونعتقد ان جميع الخضات الكبرى الاجتماعية التي يشهدها العالم ، وفي طليعتها التيار الكلي الجماعي المتمثل بالنازية والفاشية والماركسية ، وانما هي مرحلة في تطور المجتمع والانسان على نطاق كوني شامل . فكما للفرد مراحل في حياته يمر بها من الطفولة الى الشيخوخة، كذلك للمجتمع دورة حياة ثم فناء ثم انبعاث من جديد ، وبالتالي لا يمكن ان ننظر الى الواقع اللبناني منفصلاً عن تطور الاطار الكوني .

ان النظام السليم في كل عصر هو في تبني التطور السليم على اطلاقه الذي ينظر اليه من وجهة القيم الانسانية ووالفتح العقلي والروحي للكائن البشري ، لا في تبني العقائد في دوغماتيتها وتحجرها وجمود حرفها. وهذا ما تبنيناه من نهج في حزبنا: النظرة الشاملة التطورية للانسان، وفي تأييد وقيام ونجاح التجربة الجماعية التي توفّق، في قالب ووضع تقدمي منسجم ، بين المبتكرات والنظم الصحية في الاوضاع الجماعية او الكلية المتطرفة والتي تؤمن للمنتج والمستهلك والعامل طمأنينة العيش وشرف الخدمة وشرف الحياة ، وبين الانظمة الغربية التي تضمن للمواطن الحريات الشخصية الاساسية ، وتقوم اذ ذاك على انقاض عالم اليوم ، ديموقراطية شعبية جديدة تؤلف بين شتات الحقيقة وتجمع بين النقيضين: ديموقراطية شعبية منظمة تهدف الى بعث وانماء تراث بشري خيّر، متّصل ، واحياء مدنية عالمية جديدة قوامها اكتمال تطور العنصر البشري وتتميم معنى الانسانية في الانسان."

(المرجع: جريدة النهار في 1966/1/8، ورد في الصفحة 167 من كتابه "لبنان وطن نفديه لا ملجأ نرتضيه")

### - مطالب ومشاريع اصلاحية

مشروع قانون بالغاء الطائفية السياسية من مؤسسات الدولة

## الاسباب الموجبة للمطالبة بالغاء الطائفية من مؤسسات الدولة

- أولاً: اجماع القوى الحية الوطنية من مختلف الطوائف والفئات والتيارات على ضرورة الغائها كشرط اساسي للخروج من التخلف والانفتاح على روح العصر ، وبناء مؤسسات الوطن بالعلم والكفاءة والعدل.
- ثانياً – مخالفة الاحكام الطائفية لروح الدستور اللبناني ونصوصه. فالمادة السابعة منه اكدت ان كل اللبنانيين سواء لدى القانون ويتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون تفرقة بينهم . والمادة الثانية عشرة اكدت على ان لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة ، لا ميزة لأحد على الاخر الا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون.
- ثالثاً – مجافاة المصلحة العامة بنتيجة الممارسات الوظيفية ، ذلك ان المادة 95 من الدستور حصرت مراعاة الطائفيين في الوظائف العامة وبتشكيل الحكومة دون التطرق الى التمثيل الشعبي النيابي . وحرصت على التأكيد بأن لا تؤول تلك المراعاة المؤقتة الى الاضرار بمصلحة الدولة . وشمول الممارسات الطائفية للتمثيل النيابي ، عزز التمايز بين فئات الشعب ، وعطل دور النائب من حيث وكالته بتمثيل مجمل الشعب اللبناني ، كما تنص المادة 27 من الدستور وشمولها الوظائف العامة عطل امكانية اغتناء مؤسسات الدولة بأصحاب الكفاءة وتركها نهياً للتمييز والمحسوبية والعقم والشلل . كما ان انظمة الاحوال الشخصية الطائفية تتناقض مع المادتين 8 و 9 من الدستور .

### نص المشروع

- المادة الاولى : الغاء الطائفية في توزيع المقاعد النيابية . ويلغى التوزيع الطائفي للمقاعد النيابية المنصوص عنه في الجدول موضوع المادة الثالثة من قانون انتخاب اعضاء المجلس النيابي الصادر سنة 1960.
- المادة الثانية : الغاء الطائفية في الوظيفة العامة  
تلغى المادة 96 من نظام الموظفين (المرسوم الاشتراعي رقم 112 تاريخ حزيران 1959)  
تعتمد المباراة اساساً للتعيين في جميع فئات الموظفين ووظائف الادارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات ، وفي المؤسسات والمرافق التي يساهم فيها القطاع العام ، على ان تستثنى منها جميعاً وظائف الفئة الاولى.
- المادة الثالثة : الاختيار بين نظام مذهبي او اخر مدني في مسائل الاحوال الشخصية .  
للبنانيين المقيمين على الاراضي اللبنانية حق الاختيار في مسائل الزواج والطلاق وابطال الزواج والبنوة والابوة والحضانة والامومة والنفقة وسائر قضايا الاحوال الشخصية ، بين انظمة الاحوال الشخصية المعمول بها في المذاهب التي ينتمون اليها وبين نظام مدني يرعى هذه المسائل .

- المادة الرابعة : الاحكام الاساسية للنظام المدني للاحوال الشخصية  
تضع الحكومة نظاماً مدنياً للاحوال الشخصية يصدر بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ،  
وذلك في مهلة ستة اشهر من تاريخ نشر هذا القانون على ان يتضمن الاحكام الاساسية التالية :
- 1- حق الزوجين اللذين يعقدان زواجهما وفقاً لاحكام النظام المدني بأن يعقدا زواجهما ايضاً وفقاً لاحكام وطقوس المذهب الذي يختارانه ، على ان تبقى المنازعات المتعلقة بالزواج والطلاق والمسائل المتفرعة عنها خاضعة لاحكام النظام التي ترعى العقد الاول.
- 2- اطلاق حرية الايضاء (الوصية) لتمكين الموصي من توزيع ميراثه كما يشاء بالصورة التي يراها مناسبة ، اي وفقاً لنظام الارث المعمول به في المذهب الذي ينتمي اليه.
- 3- توزيع ميراث الشخص المتوفي بدون وصية وفقاً لاحكام نظام الارث المعمول به في المذهب الذي ينتمي اليه.
- 4- اخضاع جميع المنازعات الناشئة عن الاحوال الشخصية الى صلاحية المحاكم المدنية على ان تطبق هذه المحاكم التشريعات الخاصة لكل من الطوائف اللبنانية على الاشخاص الذين اختاروا احداها في مسائل احوالهم الشخصية .
- 5- الحاق قضاة الشرع السني والجعفري والدرزي وسائر موظفي المحاكم الشرعية والمذهبية بملاك وزارة العدل ليصار الى توزيعهم على الوحدات والمحاكم التابعة لها دون المساس بأوضاعهم الوظيفية .
- 6- مع مراعاة شروط تعيين القضاة في ملاك وزارة العدل ، يعطى حملة اجازة الحقوق بين قضاة المحاكم الروحية لدى الطوائف المسيحية افضلية التعيين لمدة اربع سنوات في ملاك الوزارة المذكورة.

- المادة الخامسة : ازالة التصنيف المذهبي من بطاقة الهوية والقوائم الانتخابية وتوزيع اقليم الاقتراع في الانتخابات النيابية والبلدية.

- المادة السادسة : تلغى جميع النصوص والترتيبات المخالفة لاحكام هذا القانون ، ويصار الى تعديلها بما يتفق مع روحه ونصه.
- المادة السابعة : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

(المرجع: كتابه "مشاريع قوانين لهيكل الدولة وتطويرها - ص. 209")

- **علوم وتكنولوجيا:** ارتفاع درجات الحرارة في الكوكب تزيد الأمراض الفتاكة في المستقبل –  
جريدة النهار في 2022/5/17

حذر علماء من أن استمرار ارتفاع درجات الحرارة في كوكبنا بسبب أزمة المناخ، سيزيد من مخاطر الإصابة بالمزيد من الأمراض لدى البشر والنباتات.

وافادت سكاى نيوز نقلاً عما ذكرته صحيفة "جيزوراليم بوست"، أنه بعيداً عن فيروس كورونا، الذي أصاب ملايين الأشخاص حول العالم، هناك عدد لا يحصى من الكائنات المجهرية في الهواء، الذي نستنشقه على مدار الساعة، مشيرة إلى أن العديد منها يسبب أمراضاً للبشر أو النباتات.

وكشفت دراسة جديدة، قادها باحثون من سنغافورة والبرازيل وألمانيا، أنه مع استمرار ارتفاع درجات الحرارة بسبب الاحتباس الحراري، ستتكاثر عوامل ظهور الأمراض في كل أنحاء العالم، ما قد يهدد صحتنا وطعامنا.

وإلى جانب الماء والتربة والبشر والحيوانات، يعدّ الهواء أيضاً بيئة تعيش فيها مجموعة متنوعة من الكائنات الحية الدقيقة والمجهرية، مثل البكتيريا والفيروسات والفطريات.

وفي هذا الصدد، يقول عميد كلية الاستدامة في جامعة ريتشمان في إسرائيل البروفسور يوآف يائير، "عندما يُترك الخبز على المنضدة في المطبخ، سيتغير شكله في أيام قليلة... من أين أتت الجراثيم التي تسببت في تغيير شكله؟ حسناً، إنها في الهواء طوال الوقت. كلنا نتنفس الهواء الذي يحتوي على كميات هائلة من الجزيئات".

ووجد البروفسور ستيفان شوستر، أحد الباحثين الرئيسيين في الدراسة الجديدة، أن سكان سنغافورة يتنفسون ما بين 100 ألف ومليون من الكائنات الحية الدقيقة من حوالي 725 نوعاً مختلفاً كل يوم، ومعظمها غير ضار.

وأضاف: "أكبر تركيز للكائنات الدقيقة في الهواء يكون في "الطبقة الحدودية" من الغلاف الجوي... هذه هي الطبقة الدنيا من الغلاف الجوي، وهي الطبقة التي تلامس الأرض وسطح البحر... أبعاد هذه الطبقة تختلف باختلاف العوامل. فعلى سبيل المثال، حين تقع حوادث تلوث الهواء، من السهل تحديد هذه الطبقة الحدودية".

وخلصت الدراسة إلى أنه في "جو أكثر حرارة، سيزداد خطر ظهور الكائنات الدقيقة، وبالتالي ارتفاع خطر الإصابة بالأمراض، خاصة عند الأشخاص ذوي المناعة الضعيفة".

- **صحة وغذاء:** «الغذاء والدواء» تحذر من مواد خطيرة مخفية ببعض المكملات الغذائية – جريدة الشرق الاوسط في 2022/4/29

أصدرت إدارة الغذاء والدواء الأميركية (FDA) مؤخرًا تحذيرًا بشأن العديد من منتجات المكملات الغذائية؛ التي من المفترض أن تساعد في علاج مجموعة من الحالات الصحية، ولكنها قد تعرضك للخطر بدلاً من ذلك، وذلك حسبما نشر موقع «eat this not that» الطبي المتخصص.

ووفق الموقع، حذرت الإدارة المتسوقين بالابتعاد عن المنتجات التي تحمل أي اختلافات في الاسمين «Artri» أو «Ortiga»، حيث يمكن أن تحتوي على مواد ضارة لم يتم الإعلان عنها على الملصق. والمكملان كلاهما مصنوعان في المكسيك ويتم تصنيفهما في المقام الأول باللغة الإسبانية.

وتستخدم المنتجات المعنية للتخفيف من أعراض التهاب المفاصل وآلام العضلات وهشاشة العظام وسرطان العظام. ومع ذلك، فقد تحتوي على أحد المكونات الخطرة المتعددة التي لم يتم الكشف عنها على الملصق؛ أحد هذه المكونات هو «الكورتيكوستيرويد ديكساميثازون» الذي يمكن أن يؤدي استهلاكه إلى العديد من الآثار الجانبية الضارة، بما في ذلك التغيرات في نسبة السكر في الدم والضغط والالتهابات وتلف العظام. وآخر هو دواء «ديكلوفيناك الصوديوم» المضاد للالتهابات، والذي يمكن أن يكون له عواقب وخيمة على القلب والجهاز الهضمي والكبد. والثالث هو «ميثوكاربامول» المرخي للعضلات، والذي يمكنه تهدنتك وخفض ضغط الدم إلى درجة خطيرة، وتركك تشعر بالدوار.

بشكل عام، يمكن أن تكون المكملات الغذائية رهانًا محفوفًا بالمخاطر بعض الشيء. لا يتم تنظيمها بالطريقة التي يتم بها تنظيم المستحضرات الصيدلانية، لذلك لا يمكنك دائمًا التأكد مما تحصل عليه. لا يُطلب من المصنّعين كتابة كل الآثار الجانبية المحتملة لمنتجاتهم، لذلك قد تعرض نفسك للخطر دون أن تدرك ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتفاعل المكملات الغذائية بشكل سلبي مع أي أدوية قد تتناولها، لذلك إذا لم تستشر طبيبك فقد تؤذي نفسك.

- **اخبار الرابطة:**

- **الرابطة تهنيئ اللبنانيين بحلول عيد الفطر السعيد:**

بيروت في 30 نيسان 2022

## رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تهنيئ اللبنانيين بحلول عيد الفطر السعيد

بحلول عيد الفطر السعيد، تتقدم رابطة اصدقاء كمال جنبلاط من اللبنانيين عامة ومن المسلمين خاصة ، بأصدق آيات التبريك ، سائلة رب العالمين ان يشمل برحمته لبنان واللبنانيين ، ويلهم المسؤولين ارباب السلطة والسياسيين الى صحة ضمير تخرجهم من الحسابات الشخصية والفئوية والمصلحية الأنية ، وتفتح قلوبهم وتنير عقولهم للتلاقي والعمل المخلص الصادق لانقاذ لبنان واللبنانيين من المعاناة التي طال امدها وتفاقت تداعياتها ، فيسود من جديد السلام والوئام ، وتعود البحبوحة والازدهار، ويسلم الوطن .

عباس خلف

رئيس رابطة اصدقاء كمال جنبلاط

- الرابطة تنعي الشهيدة شيرين ابو عاقله:

بيروت في 12 ايار 2022

رابطة اصدقاء كمال جنبلاط : تحية اكار لروح الشهيدة شيرين ابو عاقله

قوات الاحتلال الصهيوني لفلستين تواصل ارتكاب المجازر والاعتقالات ضد الفلسطينيين، وكان آخرها اغتيال الصحافية والناشطة الفلسطينية شيرين ابو عاقله. رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تستنكر ارتكابات العدو الاسرائيلي بأشد العبارات ، وتوجه تحية اكار لروح الشهيدة، وتشدّ على ايدي المناضلين الفلسطينيين في تصديهم البطولي للعدوان الصهيوني.

عباس خلف

رئيس رابطة اصدقاء كمال جنبلاط

- الرابطة تستمر في اصدار حملة التوعية ضد فيروس "كورونا" وهذه نماذج عنها:

رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تصدر حملة الوقاية من كورونا

- السكري يضاعف خطر الوفاة بوباء "كورونا"

استنتجت دراسة شارك فيها اختصاصيون من عدة جامعات بريطانية واميركية ، ان الاشخاص المصابين بداء السكري هم اكثر عرضة للوفاة بفيروس كورونا بمعدل الضعف عن الاخرين. كما انهم اكثر عرضة تقريباً بثلاث مرات للاصابة بأمراض خطيرة بالمقارنة بمن لا يعانون من مرض السكري . ولاحظ واضعو

الدراسة ان الادارة الجيدة للحالة يمكن ان تخفف المخاطر في حال توفرت لذلك العناية المركزة مضافاً اليها التحكم بمعدل السكري في الدم.

**الكمامة والتباعد والتلقيح حتماً... مسؤولية وواجب كل مواطن ومواطنة وكل من يقيم على الاراضي اللبنانية**

**رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تصدر حملة الوقاية من كورونا**

**- توقعات بصيف هادئ من كورونا اذا لم يظهر متحور خطير**

توقع خبراء اميركيون في الوبائيات ان يكون فصل الصيف القادم هادئاً، ومختلفاً عن صيف العامين السابقين . اليوم تتوفر مناعة اكثر ضد فيروس كورونا بفضل عمليات التلقيح المركزة، والاصابات السابقة . هذه النظرة المتفائلة للتوقعات بناها الخبراء على تراجع الاصابات في فصل الربيع. ورأوا ان افضل طريقة لتحقيق ذلك هي مزيد من التلقيح، وممارسة تدابير الوقاية للحفاظ على سلامة الاشخاص المعرضين للخطر.

**الكمامة والتباعد والتلقيح حتماً... مسؤولية وواجب كل مواطن ومواطنة وكل من يقيم على الاراضي اللبنانية**

**- من الصحافة اخترنا لكم:**

**• الانتخابات النيابية واليوم التالي - د. ناصيف حتي - جريدة النهار في 2022/5/17**

كما كان متوقعا لم تأتِ الانتخابات النيابية رغم أهمية هذا الاستحقاق، في لحظة جد صعبة ومفصلية في تاريخ لبنان، بالتغيير المنشود من حيث حجم هذا التغيير، رغم أنها وجهت رسالة، مهما كان الاختلاف حول أهميتها وتأثيرها، على ضرورة ولوج باب الإصلاح الشامل لإنقاذ المركب اللبناني من الغرق كما حذرنا وحذر غيرنا مرارا. فشد العصب السياسي بعناوينه الكبرى الجذابة وتلاوينه في العملية الانتخابية والصراع السياسي القائم بكل جوانبه وعناصره وأدواته ورهاناته الخارجية والداخلية لن يخفف من سرعة الانهيار. الانهيار الذي تزداد سرعة حصوله كل يوم كما تزداد كلفة عملية الإنقاذ مع كل يوم تأخير. فالانتماءات العقائدية الهوياتية، مذهبية وطائفية وغيرها، والانتماءات السياسية التقليدية وكذلك الزبائنية، كلها عناصر ما زال وزنها كبيرا في السياقات الانتخابية، مهما كان الغطاء الذي تغطي به.

لبنان في حقيقة الأمر تحكمه جدليتان: الأولى جدلية الخارجى والداخلى. فتاريخ الأزمات والحروب والتسويات في لبنان تدل كم أن العنصر الخارجى وازن في الحياة السياسية ولو تحت مسميات وعناوين مختلفة لا تحجب هذه الحقيقة، والتركيبية السياسية اللبنانية جاذبة لهذا التدخل. كما أن التفاهم الخارجى بين الأطراف المؤثرة في مرحلة معينة يساهم في صنع السلم الداخلى واحتواء الخلاف وتجميده أو تخفيفه. ولكن تبقى هشاشة الاجتماع اللبناني بانتماءاته المتناقضة والمتصارعة عنصرا جاهزا لتأجيج الصراع. تزيد في ذلك طبعا الجغرافيا السياسية للبنان الجاذبة أيضا للتدخل في لعبة القوة والنفوذ في المنطقة.

الجدلية الثانية هي جدلية السياسى والاقتصادى ومعه المالى بالطبع. فلم تعد سياسة المراهم الإصلاحية تفي بالغرض. بل صار من الضرورى إجراء عملية إصلاحية هيكلية. الأمر الذى تدعو إليه جميع الأطراف الخارجية؛ منظمات دولية ودول تود مساعدة لبنان. وللتذكير فإن بعثة صندوق النقد الدولى قد أشارت في بيانها، بعد انتهاء المشاورات مع الجانب اللبنانى في بيروت، والتوصل إلى ما يعرف «باتفاق موظفين» (Staff Agreement)، إلى ضرورة إجراء إصلاحات عديدة تتناول ضمن أمور أخرى القطاع العام بهدف إعادة بناء الاقتصاد وتعزيز الحوكمة والشفافية وكذلك زيادة الإنفاق الاجتماعى والاستثمارى، إلى جانب مقترحات إصلاحية أخرى يفترض العمل بها للحصول على التسهيلات المالية التى هي بحدود ثلاثة مليارات دولار. فالنجاح في اجتياز هذا «الامتحان» هو بمثابة «الفيزا» كما أعلن أكثر من طرف دولى لمساعدة لبنان. كما أن التقرير الذى أصدره المقرر الخاص المعنى بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان لمجلس حقوق الإنسان ذكر، من تناسى أو نسى، بأن ٨٠ بالمائة من السكان يعيشون في دوامة الفقر وأن العملة الوطنية فقدت أكثر من ٩٥ بالمائة من قيمتها. أرقام يعرفها كثيرون ويعانى من وطأتها اللبنانيون. وللتذكير أيضا فإن استطلاعات أجريت أخيرا تشير إلى أن ٦ بين كل عشرة أشخاص يمتنون مغادرة لبنان. هذه بعض الأرقام التى كان لا بد من التذكير بها للدلالة على حجم الأزمة التى يعيشها لبنان والتى تدفع بسرعة نحو الانهيار المجتمعى السريع. التباطؤ ومحاولات تلافى «تجرع سم» الإصلاحات الهيكلية الشاملة من طرف الطبقة السياسية الحاكمة في لبنان لأنها تهدد مكتسباتها ومصادر قوتها، يزيد من حدة الأزمة ويعجل بالانهيار بكل تداعياته. ومن نافل القول أنه لا يمكن إجراء الإصلاحات الاقتصادية والمالية المطلوبة إذا لم تواكبها إصلاحات سياسية تهئى المناخ وتواكب وتسهل وتعزز الإصلاح الاقتصادى والمالى وتحصنه.

يحصل ذلك فيما يدخل لبنان، غداة الانتخابات النيابية، في جدول زمنى ضاغط من الاستحقاقات الأساسية: أولها تشكيل حكومة جديدة (البعض يتحدث عن حكومة تكنوقراطية والبعض الآخر عن حكومة تكنوسياسية)، باعتبار أن الحكومة الحالية تصيح مستقبلية حكما، يوم ٢١ من هذا الشهر، مع بدء ولاية المجلس النيابى الجديد. وكذلك يدخل لبنان مرحلة «صراعات» الانتخابات الرئاسية والعودة إلى جدلية الخارجى والداخلى في هذا الأمر، كما علمتنا مجمل التجارب السابقة في هذا الخصوص.

فهل ستشكل حكومة جديدة أم نبقى مع حكومة تصريف أعمال، وربما نذهب إلى توسيع مفهوم تصريف الأعمال كلما طال الوقت نظرا للحاجة لذلك فيما يتعلق بالقرارات المطلوبة ومعها التفاوض مع الأطراف الخارجية المعنية قبل تشكيل الحكومة الجديدة المرتبطة ارتباطا وثيقا بالانتخابات الرئاسية. حكومة قد تتولى أيضا صلاحيات «إدارة البلاد» إذا حدث فراغ رئاسى مع عدم انتخاب رئيس جديد حسب المواعيد

الدستورية في غياب التفاهات المطلوبة لذلك ضمن جدلية الخارجى والداخلى. وأخيراً وليس آخراً البعض يتحدث، إذا ما حصل هذا الفراغ، عن سيناريو شبيهه بسيناريو اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨ لانتخاب رئيس جديد بعد حصول توافق بين الأطراف الفاعلة خارجياً وبالتالى داخليا على ذلك. والسؤال فى هذا الصدد كم ستطول فترة الانتظار فى ظل تزايد الظروف الدافعة للانفجار والانهيار. وفى خضم ذلك كله يلوح البعض بالدعوة إلى «طائف جديد» أو «مؤتمر تأسيسى» وهو أمر مستبعد لأن مجمل القوى الخارجية والداخلية ترفض ذلك.

المطلوب اليوم فى خضم المخاطر التى يعيشها لبنان عقد طاولة حوار وطنى ليس حول عناوين إصلاحية فضفاضة، بل بشأن بلورة برنامج عمل إصلاحى شامل وعملى يقوم على أجندة زمنية واضحة وعلى احترام الاستحقاقات الدستورية كافة. وأكثر من الضرورى أن تواكب وترعى هذا المسار المنظمات والأطراف الدولية التى تعمل لإنقاذ لبنان وذلك قبل فوات الأوان. فالجميع خاسر إذا ما غرق الموكب اللبنانى. والتفاهم الخارجى المطلوب لن يكون مفيداً إذا ما تأخر حصوله كثيراً. لذلك تبقى المسؤولية الأولية للبنانيين جميعاً فيما يتعلق بالمبادرة، مبادرة الإنقاذ الوطنى. فهل نتخذ القرار أم نبقى فى غرفة الانتظار بانتظار السباق بين تفاهم الكبار أو حصول الانفجار.

#### ● الانتخابات اللبنانية والمجداف المكسور – امير طاهري – جريدة الشرق الاوسط في

2022/5/13

يبدو في حكم المؤكد أن الانتخابات العامة اللبنانية ستستحوذ على اهتمام واسع، لكن ما الذى تعنيه هذه الانتخابات؟

هل هي خطوة للخروج من متاهة البؤس والرعب التى تحمّلها اللبنانيون لسنوات أم خطوة نحو التعميق فيها؟

من جهتها، تنظر وسائل الإعلام فى طهران إلى الانتخابات اللبنانية بوصفها «استفتاءً على المقاومة»، وتتوقع تأييداً ساحقاً للدور الذى رسمه «المرشد الأعلى» للجمهورية الإسلامية على خامنئى للبنان، وحاول فرضه من خلال جماعة «حزب الله» وتحالف بينها وبين فصيل مارونى بقيادة الرئيس ميشال عون.

وسعيّاً وراء الفوز فى ذلك الاستفتاء، أصدرت طهران الشهر الماضى شيكاً بقيمة 25 مليون دولار «مساعدة إضافية» لزعيم «حزب الله» حسن نصر الله.

وجرى جمع المزيد من الأموال من خلال عدد من الحفلات الموسيقية التى نظّمها ملائى الجمهورية الإسلامية، ودعوا إليها كذلك «المؤمنين» كي يفتشوا فى جيوبهم عن أموال لمساعدة «حزب الله» وحلفائه داخل جميع المجتمعات اللبنانية على تحقيق «فتح مبین». وجرى تصوير نصر الله بوصفه نسخة كاريكاتيرية لخامنئى الذى هو نفسه صورة كاريكاتيرية من الراحل الخميني.

فى المقابل، يأمل نجيب ميفاتى، رئيس الوزراء، أن تقنع الانتخابات صندوق النقد الدولى بالتوقيع على شيكه الموعود بقيمة 5 مليارات دولار فى صورة «مساعدات طارئة». من جهته، يحلم الرئيس عون، وهو نفسه

أقرب لصورة كاريكاتورية للجنرال ديغول لكن في حجم أصغر، بتأسيس عائلة حاكمة من خلال صهره (جبران باسيل) المتحمس بدعم من طهران.

ويتحدث بعض المتفائلين، بمن فيهم عدد قليل من المبتدئين الذين دخلوا حفرة السياسة كمرشحين، عن «فرص جديدة» من شأنها أن تسمح للبنان بإعادة تصميم اقتصاده من طريق وضع بيروت تحت إدارة دولية، وتحويل لبنان إلى مركز نقل وتجارة إقليمي من خلال بناء خط سكة حديد بين بيروت ووادي البقاع، وبعد الحصول على دعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، سيصبح باستطاعة لبنان العودة إلى الأيام الخوالي عندما كان لبنان ذو المساحة الضئيلة نقطة جذب للاستثمارات الإقليمية والدولية.

ومع ذلك، فإن الكثير من المحللين يرفضون الأمر برمّته، بوصفه ممارسة عبثية ستعمّق المتاهة التي يوجد بها لبنان وتُبقّيه تحت قيادة ذات الأشباح التي أغرقت أكثر من 70% من اللبنانيين في براثن الفقر. بعبارة أخرى، ستتكرر الأحداث نفسها داخل البلاد إلى ما لا نهاية.

في الواقع، نحن على يقين من أننا سنجد أنفسنا أمام الشخصيات نفسها. على سبيل المثال، من المؤكد أن نبيه بري الذي يشغل منصب رئيس مجلس النواب منذ 30 عاماً، سيعود إلى مقعده.

كما سيحتفظ الزعيم الدرزي وليد جنبلاط بدوره المألوف الأشبه بدوارة الرياح التي تكشف اتجاه الرياح، في الوقت الذي يواصل المجتمع السني دوامة الانحدار في براثن النفوذ السياسي والسلطة.

وعليه، هل ينبغي رفض الانتخابات برمّتها كما يفعل المحللون المذكورون أعلاه؟

في الواقع، من المحتمل أن يتضح وهمّ شيكّ صندوق النقد الدولي، مثلما حدث مع ورقة الدفع أو الكمبيالة البالغ قيمتها 11 مليار دولار عام 2018، خصوصاً أن تشكيل حكومة جديدة من المحتمل أن يستغرق وقتاً أطول. والاحتمال الأكبر أن المشروعات الكبرى الخيالية، مثل إحياء ميناء بيروت وبناء مركز للسكك الحديدية ورفع بنك لبنان من أجهزة التنفس الصناعي، ربما لا تتجاوز جلسات الدردشة بعد مأدب العشاء.

الحقيقة أن مشكلة لبنان في جوهرها جيوسياسية، بمعنى أن أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة ينظرون إلى البلد بوصفه إما مخبأ حصين وإما منطقة جليدية تتفوق فيها مصالح قوى خارجية على مصالح الدولة الوطنية.

والأسوأ من ذلك أن أولئك الذين يمارسون السلطة أثبتوا افتقارهم إلى الكفاءة على نحو كامل، ناهيك بفسادهم، لما يقرب من عقدين من الزمن. كما أثبت «حزب الله»، الذي يدّعي حق النقض في جميع التعيينات والقضايا الرئيسية، عجزه عن ضمان الأمن حتى داخل قاعدة دعمه الرئيسية في جنوب بيروت والتي يطلق عليها الآن اسم «العرب الشيعي المتوحش»، حيث حتى السياح الإيرانيون النادرون ينصحون بعدم المغامرة بالدخول إليها من دون توافر «الحماية المناسبة» لهم.

وإلى جانب مشكلة لبنان الجيوسياسية، علينا أن نضيف السياسات الممنهجة لتقويض المؤسسات التي نفذها «حزب الله» على مدى عقود. ويعني هذا أن جميع مؤسسات الدولة العادية قد تحولت إلى قذائف جوفاء، في الوقت الذي تتركز عملية صنع القرار الحقيقي في مكتب خامنئي في طهران.

وما يزيد الأمور تعقيداً، أن لدينا الآن بشار الأسد، حاكم دمشق العنيد الملتخ بالدماء، والذي يسعى إلى العودة إلى الساحة اللبنانية، وإن كان ذلك كأداة في أيدي ملائي إيران. وفي زيارة خاطفة له ل طهران، حاول الأسد الحصول على موافقة خامنئي بتولي واحد من حلفاء السوريين السابقين كرئيس جديد للبنان.

هل الاحتمالات تبدو قاتمة؟

نعم بالفعل، ومع ذلك، حتى الانتخابات الرديئة تبدو أقل سوءاً من عدم إجراء انتخابات من الأساس. إن حقيقة دخول الكثير من الوجوه الجديدة، بما في ذلك النساء والناشطون السياسيون الشباب الجدد، إلى الحلبة أمر مشجع، رغم أنّ الاحتمالات تشير إلى فوز عدد ضئيل منهم فقط.

والأهم من ذلك، أن النخبة اللبنانية الحاكمة تدرك أنها فقدت شرعيتها السياسية والمذهبية.

بيد أنه رغم هذا الاحتمال القاتم، فإن اليأس يبقى غير مبرر.

لقد زرعت انتفاضة 2019 الشعبية بذوراً لا بد أن تنمو في الوقت المناسب. من الناحيتين الجيوسياسية والاقتصادية، يظل لبنان قطعة ثمينة من العقارات تطل على البحر الأبيض المتوسط. وحاول الكثير من الطغاة في المنطقة تحويله إلى مخبأ لخططهم المظلمة، إلا أنهم جميعاً فشلوا، بينما نجح لبنان في زحزحتهم واستعادة السيطرة على مصيره. ولا يوجد سبب يمنع تكرار نفس نمط التحرر في الوقت المناسب، وتقليص حجم هذه الانتخابات لتصبح مجرد ملحوظة هامشية في كتاب تاريخ.

الواضح أن الصورة الكبرى في المنطقة لا تميل لصالح من يمارسون القمع بحق لبنان، فالنظام الخميني يغرق فيما يمكن أن يتحول إلى أزمة سياسية واقتصادية قاتلة. ومع سقوط روسيا في مستنقع أوكرانيا، قد يتحول حلم عائلة الأسد بالعودة إلى لبنان كلاعب كبير، إلى كابوس بالنسبة لهم.

وبغضّ النظر عن النتائج التي يربّح أن تكون «مرتبة»، فإن انتخابات الأحد قد تتحول إلى استفتاء على المقاومة، ومقاومة اللبنانيين ضد القوى التي تحاول نزع اللبنانيين عن بلادهم.

وبوصفهم بحارة جسورين، عرف الفينيقيون القدماء، أسلاف اللبنانيين، كيف يتغلبون على أكبر العواصف مع الحفاظ دوماً على أمل العودة إلى ساحل صور.

وكان للبحار الفينيقي القديم صلاة يتلوها كتعويذة: «يا إلهة صور، أم قرطاج! ها أنذا أسلم مجدافي!»

ودائماً ما كانت الإلهة تأخذ المجداف المكسور وتعطي البحار آخر جديداً لمواصلة رحلته بأمان.

• كيف ستنتهي الحرب الروسية على أوكرانيا: عيّن من التاريخ - د. رياض طيارة - جريدة

النهار 2022/5/10

يشبه البعض الحالة الروسية الأوكرانية بتلك التي كانت قائمة بين ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا قبل الحرب العالمية الثانية. فكما كانت ألمانيا تحت الحكم النازي تريد إستعادة الأراضي التي انتزعت منها بعد الحرب العالمية الأولى، بدأ بتشييكوسلوفاكيا، تريد روسيا اليوم استعادة ما خسرتة خلال سنين الإنهيار بعد تفكك

الإتحاد السوفياتي، بدأ بأوكرانيا. أعلن هتلر سنة 1938 بأنه ينوي تحرير السويدنلاند في شمال تشيكوسلوفاكيا الذي كانت تقطنه غالبية ناطقة بالالمانية، كما أعلن بوتين شباط الماضي استقلال مقاطعتي دونيتسك ولوهنسك، أي منطقة دونباس شرق أوكرانيا التي تقطنها غالبية ناطقة بالروسية. ولكن بدلاً من مواجهة هتلر وافقت الدول الفاعلة في أوروبا يومها (إنجلترا، فرنسا وإيطاليا) على ضم السويدنلاند لألمانيا وأجتمعت قباياتها مع هتلر في ميونيخ في أيلول 1938 ووقعت على هذا التنازل. عندها عاد تشاميرلن، رئيس وزراء إنجلترا، إلى لندن منتصراً، وتوجه إلى الشعب الإنجليزي بالقول: أصدقائي، أعتقد أن السلام سيعم في وقتنا هذا. أنصحكم بأن تعودوا الى منازلكم وأن تناموا بارتياح في تخوتكم." ولكن بعد ستة أشهر استولى هتلر على كامل تشيكوسلوفاكيا، وبعدها بأقل من ستة أشهر، أي في أول أيلول سنة 1939، غزا هتلر بولندا وبدأت الحرب العالمية الثانية.

يستخلص عارضوا هذا التوازي التاريخي بأن تهدئة بوتين اليوم قد تشجعه على محاولة استعادة كل جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابقة، التي تشمل دولاً أعضاء في تحالف الناتو، مما قد يسبب حرباً عالمية ثالثة. فبوتين قد احتل بعضاً من جورجيا (أبخازيا وجنوب أوسيتيا)، وأعلن استقلالهما سنة 2008 ثم استولى على شبه جزيرة القرم الأوكرانية سنة 2014 وقام بمساندة حرب انفصالية في منطقة دونباس شرق أوكرانيا، ولم يواجه أية ردة فعل قوية أو حاسمة من دول الغرب، ما شجعه على غزو أوكرانيا بكاملها بحسب وجهة النظر هذه. ولكن الرد الحاسم من غرب موحد هذه المرة، بشكل مساعدات عسكرية واقتصادية، أتى ليغرقه في أحوال كروايتا ما سيضع حدا لطموحاته التوسعية. أما إمكانية أن تُنتج هذه المواجهة حرباً عالمية ثالثة، خاصة بعد أن حركت روسيا انظمتها النووية ونّبّه بوتين ووزير خارجيته مراراً من خطرهما، فيعتقد أصحاب هذه النظرية أنها مستبعدة، ولو أنها ليست مستحيلة.

من أجل تقييم مسار الحرب الروسية الأوكرانية لا بد من العودة إلى التاريخ الروسي ذاته. فمنذ تأسست الإمبراطورية الروسية بقيادة بطرس الكبير سنة 1721 لم يتغير نظام الحكم فيها سوى مرتين، كلاهما بعد حربين فاشلتين. الأولى كانت حرب السنيتين مع الإمبراطورية اليابانية التي خسرتها روسيا وانتهت سنة 1905 بمعاهدة بورتسموث (مدينة أميركية) برعاية الرئيس الأميركي ثيودور روزفلت والتي اعتُبرت مُذلة للقصر نقولا الثاني ولالإمبراطورية الروسية بشكل عام. هذه الحرب الفاشلة كانت الشرارة التي أجمت نار الثورة الروسية تلك السنة وأطلقت سلسلة أحداث انتهت سنة 1917 بسقوط النظام الملكي القيصري، بعد حكم دام قرنين، واستبداله بالنظام الشيوعي.. الحرب الفاشلة الثانية كانت حرب أفغانستان التي دامت تسع سنوات وانتهت في شباط 1989 بانسحاب مُذل للجيش السوفياتي. هذه الحرب شكلت الشرارة التي أودت بالنظام الشيوعي المتداعي سنة 1991 لصالح النظام الأوليغارشي الذي يحكمه فلاديمير بوتين منذ سنة 2000. لا شك أن بوتين، وهو لربما الرئيس الروسي الأكثر حساسية للتاريخ منذ لنين، أخذ العبرة من هاتين الحربين الفاشلتين وهي أن الفشل في حربه على أوكرانيا قد يتسبب بتغيير في النظام الروسي، اقله في رئاسة النظام، كما حصل في الماضي.

بالنسبة لبوتين سبب الحرب مع أوكرانيا هو، بالدرجة الأولى الأمن القومي الروسي. فخلال العقد الفاصل بين انهيار الإتحاد السوفياتي ومجيئ بوتين للحكم، اعتنم الغرب الفرصة لتوسيع حلف شمال الأطلسي

(الناتو) ليشمل دول أوروبا الشرقية ودول البلقان. بيلاروسيا وأوكرانيا أصبحتا خط الدفاع الأول لروسيا في مواجهة الناتو ولذلك أصّر بوتين على أن يكون النظامان فيهما مواليان لروسيا بشكل مطلق. في سنة 2014 حصل انقلاب دستوري في أوكرانيا أطاح برئيسها، فيكتور يانكوفيتس، الذي هرب إلى روسيا. بعد بضع سنوات من الفوضى وصل فولوديمير ليزنسكي إلى الحكم وطلب الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي والناتو. خسارة أوكرانيا يضع الناتو على بعد أقل من مئتي كيلومتر من العاصمة موسكو.

عبر التاريخ وطبيعة بوتين تجعل من شبه المستحيل أن يقبل بوتين يسحب جيشه من أوكرانيا منلواً، كما حصل في حربي اليابان وأفغانستان، دون أن يحقق هدفه من غزو أوكرانيا، ليقدمه كـ "انتصار" لشعبه.

ولكن هدف بوتين من الحرب مع أوكرانيا هدف متحرك يسمح بالـ"انتصار" في حالات عدة. عندما بدأت الحرب كان هدف بوتين احتلال كييف خلال بضعة أيام واعتقال أو هروب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي ثم عودة الرئيس الأوكراني أو شخص آخر موال لروسيا. عندما فشل الهجوم الروسي على كييف تحول الهدف إلى تقسيم أوكرانيا إلى شطرين، الشرقي والغربي، يحد بينهما نهر الدنيبر، أي على نسق شبه الجزيرة الكورية. ولكن بعد أكثر من شهرين ومعارك طاحنة لم يستطع الجيش الروسي من احتلال مدينة خاركييف المحاذية الاستراتيجية، ناهيك عن المناطق الواسعة بينها وبين النهر. عندها تحول الهدف مرة أخرى إلى منطقة دونباس، وتسعى روسيا إلى احتلال الشاطئ الأوكراني الممتد من ماريوبول إلى القرم لتأمين طريق بينهما والسيطرة الكاملة على بحر أزوف المؤدي إلى البحر الأسود، ما سيعتبر أيضاً انتصاراً يقدمه بوتين إلى شعبه. فكما قال أحدهم (كاتب إنجليزي): "إذا أردت أن تتأكد من إصابة الهدف، أطلق أولاً وما تصيبه هو الهدف."

بالمقابل، أوكرانيا لا تستطيع أن تقبل خسارة قسم كبير من أراضيها، كما يردد باستمرار الرئيس الأوكراني. الأهم من ذلك هو موقف الحلفاء الغربيين، وعلى رأسهم أميركا. فأميركا قد أرسلت لغاية اليوم، بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية، أسلحة تقدر بمليارات الدولارات وهي في تصاعد مستمر، كماً ونوعاً. والكونغرس الأميركي هو في طور الموافقة، بأغلبية ساحقة من الحزبين، على مساعدة لأوكرانيا تفوق الـ 33 مليار دولار. كما سيوافق الكونغرس على إحياء قانون "الإعارة والتأجير" لصالح أوكرانيا الذي يسمح للإدارة بارسال أسلحة، تُسدد أثمانها في وقت لاحق. مثل هذا القانون كان قد صدر مرة واحدة من قبل وذلك خلال الحرب العالمية الثانية بهدف الإسراع في تزويد إنجلترا والحلفاء (بما في ذلك الإتحاد السوفياتي) بالسلح ويُعتبر أحد أسس نجاح الحلفاء في صد الهجوم الألماني آنذاك. ما تريد أميركا أن تنجزه من هذه الحرب قاله بوضوح وزير دفاعها لويد أوستن في ختام زيارته لكييف مؤخراً: "نريد إضعاف روسيا إلى حد لا يسمح لها بفعل هذا النوع من الأشياء كما فعلت في غزو أوكرانيا." وشرح متابعاً أن هذا يعني ألا نسمح لروسيا أن تستعيد قدرتها سريعاً لإعادة إنتاج القوات والمعدات التي خسرتها في أوكرانيا.

هذه إذاً ستكون حرباً طويلة. العقوبات الغربية على روسيا موجعة ولكن بوتين سيتحملها حتى الرمق الأخير. العقوبات الروسية في مجال الطاقة، أو تهديداتها بتوسيع رقعة المواجهات، كما أوحى انفجارات ترنزيستريا (على حدود أوكرانيا الغربية الجنوبية حيث لموسكو قوة عسكرية صغيرة) أو التهديد باستعمال السلاح النووي، لن تردع الأميركيين وحلفائهم من مواصلة الحرب. روسيا أقل تحملاً لعامل الوقت ولذلك

فإن ملاذها للإستعجال هو كسر إرادة الأوكرانيين على القتال من خلال تصعيد هجماتها على المدنيين ما يعني أن الحرب لن تكون طويلة فحسب بل شرسة أيضاً.

النتيجة الأخطر لحرب أوكرانيا هي الوصول في نهايتها إلى حالة حرب باردة بين الغرب وروسيا. مكونات الحرب الباردة هذه بدأت تظهر من الآن، منذ الأشهر الأولى للحرب القائمة.

أهم مكونات الحرب الباردة هو فصل الإقتصادات. أوروبا بدأت بالفعل بإجراءات تهدف إلى إنهاء اعتمادها على الغاز الروسي في المستقبل المنظور. الإستثمارات الأميركية في روسيا التي تبلغ قيمة أصولها حوالي مئة مليار دولار بدأت تنقل بسرعة وكذلك الاستثمارات الأوروبية المقدرة أصولها بـ300 مليار دولار. وقد بدأت العقوبات الإنفصالية تنتالي في كل المجالات: المجال المالي والمصرفي، التبادل التجاري حرية الطيران، احتجاز الاصول التابعة لروسيا وللأوليغارش الروس ويخوتهم، عقوبات ضد مئات الأشخاص بما في ذلك بوتين وعائلته وكبار المسؤولين وأسرهم، وصولاً إلى منع رياضيين روس من الإشتراك بمسابقات دولية ومنع حصول هذه المسابقات على الأراضي الروسية. بعض هذه العقوبات طويلة الأمد يصعب التراجع عنها، كالإنفصال الإقتصادي مثلاً، والبعض الآخر سيصبح كذلك كلما طال الحرب.

الحرب الروسية الأوكرانية ليست كغيرها من الحروب المحلية، حتى الكبيرة منها كحرب فيتنام أو كوريا. قد لا تنتهي بحرب عالمية ثالثة كما يتخوف البعض ولكنها بلا شك ستحدث تغييرات في موازين القوى عالمياً، كما سيكون لها تداعيات استراتيجية طويلة الأمد على طبيعة العلاقات الدولية.

#### ● فرصة مفتوحة للتغيير المرحلي – رفيق خوري – جريدة نداء الوطن في 2022/5/21

لبنان الذي تليق به الحياة يستحق فرصة. لا مجرد فرصة للتعافي المالي والإقتصادي بل أيضاً فرصة للتعافي الوطني والسياسي. الناخبون أعطوا القوى السيادة وقوى التغيير فرصة للعمل من أجل الإنقاذ عبر تغيير الأكثرية في المجلس النيابي. وهي قوى متعددة، وإن تقاربت في الأهداف، وتضم أهل الخبرة وأهل الإندفاع وتبدو غير متماسكة ولا ممسوكة، مقابل قوى من أهل الدهاء وأهل الثقة تبدو ممسوكة لا متماسكة. التحدي أمام الأكثرية الجديدة ليس فقط أن تبتكر صيغة لنوع من وحدة الصف بل أيضاً أن تتعمق في قراءة الواقع المطلوب تغييره لتحقيق وحدة الهدف. والتحدي أمام الفريق الآخر الذي حصل على أقل من نصف المقاعد بقوة "حزب الله" هو النزول من فوق الأشجار العالية التي صعد إليها خلال الحملة الإنتخابية، والكف عن استمرار المكابرة بعد الإنتخابات وإدعاء النصر في مواجهة "حزب كونية".

والبداية هي إعادة الإعتبار الى اللعبة الديمقراطية بعدما طغت عليها لعبة الفرض والرفض عبر نسخة تحريفية خطيرة من "الميثاقية". فلا حكومات الوحدة الوطنية، في غياب الوحدة الوطنية، كانت أكثر من حيلة لتغطية الهيمنة وتقاسم الحصص والغنائم بين أركان المافيا. ولا حكومات الأكثرية كانت سوى واجهة رديئة للفريق القوي المتحكم. ولا مرة رأينا حكومة تتشكل من أطراف مؤتلفة موافقة سلفاً على برنامج سياسي إقتصادي وإجتماعي قابل للتطبيق، كما هي الحال في حكومات ألمانيا وبلجيكا مثلاً.

ذلك أن كل الكلام حالياً هو على جنس الحكومة وشخصية رئيسها وانتخاب رئيس جديد للجمهورية. وهذا مسار مهم جداً. لكن المهم أيضاً هو تنظيم سياسة العمل على أساس المرحلية وتجنب حرق المراحل عبر ما سماه لينين "مرض الطفولة اليساري" وما عرفناه نحن من مرض الجشع اليميني.

والمرحلة الحالية هي لإعادة تكوين السلطة التي تبني الدولة، لا لإعادة تكوين لبنان. فما خرج من صناديق الاقتراع ليس حالياً فرصة للانتقال الى نظام جديد أفضل، وإن كان فرصة لمنع الانتقال الى نظام آخر أسوأ. ولسنا على مسافة أسابيع ولا شهور من حل لمشكلة السلاح خارج الشرعية، لكننا في فصل التخلص من التسلط على السلطة وإنحلال الدولة. وفي فصل العمل المنهجي للتعافي المالي والإقتصادي وإجراء الإصلاحات التي تأخرت كثيراً لترتيب الإتفاق مع صندوق النقد الدولي واستقبال المساعدات العربية والدولية.

وقمة التحديات هي أن نتوقف عن الأوهام ونتمثل بقول جان فرنسوا ريفيل: "التاريخ لا يضرب مواعيد، موعدنا مع أنفسنا".

- **Diplomats face one last chance to revive Iran's troubled nuclear deal – Financial Times – 12/5/ 2022**

Nuclear talks between Iran and world powers have stalled, raising concerns that the negotiations may fail, comprehensively killing the 2015 nuclear deal. If this happens, the chances of resolving the Iranian nuclear crisis and reducing hostilities between Tehran and the west will be lost for many years, while critically harming diplomatic opportunities to resolve regional crises. The agreement — known officially as the Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA) — was the product of 12 years of intensive negotiations, and the most comprehensive non-proliferation deal in history. When I was a member of the Iran nuclear negotiating team in the early 2000s, we were on the verge of an agreement with the UK, France and Germany, which failed because of US opposition. Ten years later, with Washington on board, Tehran implemented its commitment to limit nuclear activities for three years until Donald Trump

disastrously decided to withdraw unilaterally from the agreement in 2018. The Trump administration also mounted a “maximum-pressure campaign” to actively dissuade Britain, France, Germany and other EU members from engaging in trade and business with Iran. In response to this withdrawal of the JCPOA’s agreed trade benefits, Tehran began to exceed its agreed limits both on uranium stocks and enrichment levels. Joe Biden has tried to negotiate a return to the JCPOA on the basis that the US will lift sanctions and Iran will return to full compliance, including lowering enrichment levels from 60 per cent to below 5 per cent. Negotiations began in Vienna last April and a 20-page draft deal was agreed. However, a major obstacle to reviving the JCPOA remains: Iran’s demand that the US lifts Trump’s designation of Iran’s powerful Islamic Revolutionary Guard Corps as a foreign terrorist organisation. In retaliation, Tehran placed the US Central Command — America’s top military entity focused on the Middle East — on its own list of terrorist groups. Iran insists that, until the US designation is removed, the deal cannot be rescued, pointing out the IRGC was not classified as a terrorist group when the original deal was signed. Conversely, Israel, which is not a party to the deal, argues the IRGC should stay on the list. So do many in Washington. Last week, the US Senate overwhelmingly passed a non-binding resolution prohibiting the Biden administration from removing the terrorist designation on the IRGC in exchange for a revival of the deal. It also approved a motion from senator Ted Cruz suggesting that terrorism sanctions should be imposed on the Central Bank of Iran and the IRGC to limit co-operation between Iran and China. These Senate actions signal clearly to Tehran that any JCPOA revival will probably be shortlived. The US congressional election is only six months away and the Republicans — who look likely to win the majority — have stated they will do everything they can to block the JCPOA; some have said they would tear it up. This leaves little realistic hope for the agreement in the long term. As it stands, there are two possible scenarios. In the first, if the deal is not re-established, the US will most likely return to the Trump administration’s maximum-pressure strategy together with western countries and Arab states in the Gulf. This would drive Tehran further towards Russia and China. Iran would increase the capacity of its nuclear programme, including enrichment of uranium to weapons-grade levels as protection against a US or Israeli military strike. In the second scenario,

simultaneous and reciprocal lifting of the IRGC and Centcom terrorist designations could reduce tensions and help to resolve the current deadlock. Concerns in Israel and the Persian Gulf could be addressed through regional talks. The fact is that Iran's Quds force — the elite branch of the revolutionary guard — and Centcom have played a central role in the region. Without co-operation, the chance for resolving regional crises peacefully would be critically undermined. Iran and Saudi Arabia have already held a fifth round of direct talks in Baghdad. Iran's Supreme National Security Council reached important agreements with Saudi Arabia's intelligence chief. Co-operation and peace among the Gulf countries, especially Iran and Saudi Arabia, could prove critical in resolving their proxy battles in the region, including Yemen, Syria, Lebanon, Iraq and Libya. Sustainable peace, stability and security in the Gulf and the Middle East will not be possible without a system of co-operation and collective security. Now is the time for diplomats on all sides to redouble their efforts in pursuit of that goal.

- **Egypt's president calls for listing of army-owned companies this year - Financial Times – 27/4/2022**

Egypt's president has called for stakes in army-owned companies to be sold on the stock exchange before the end of the year, as part of efforts to address the economic fallout of the war between Russia and Ukraine. Abdel Fattah al-Sisi also announced plans for greater private sector participation in state-owned companies in a speech on Tuesday night. The government had previously said it would sell minority stakes in 23 state companies and list army-owned companies on the stock exchange, but progress has been slow. Economic pressures arising from the war in Ukraine appear to have provided a new sense of urgency to implement the proposals. The conflict forced the country to devalue its currency by 15 per cent in March and to seek support from the IMF. "Expediting these measures now and Sisi's repeated mention of the private sector in his speech and his stress on the need to revamp the stock exchange and make it attractive means these plans are aimed at dealing with the fallout from the war," said Wael Ziada, managing partner of investment bank Zilla Capital. Sisi said the partial

privatisation of state assets would aim to raise \$10bn every year for four years. The military owns dozens of companies in a range of sectors from food production and education to industry and real estate. Some analysts and business people have previously argued that the military's widening footprint in the economy had held back some private and foreign investors because of concerns over competition with the most powerful institution in the country. The Egyptian economy has been severely hit by the war, which has sent commodity prices soaring, forcing the country — the world's biggest wheat importer — to pay more for its grain and oil imports. The conflict has also cut the flow of tourists from Russia and Ukraine, which are both important markets for the tourism sector. Recommended News in-depth War in Ukraine Egypt's economy reels from Ukraine war Inflows into Egypt's short-term debt market, which the country had relied on in recent years, have also been hit by the war. Offering some of the world's highest real interest rates, Egypt had attracted significant flows of hot money from international investors to its treasury bills, which helped shore up its foreign currency reserves. Billions of dollars, however, have been pulled out in the past few months, partly the result of a flight to safety after the war began and also a reflection of concerns about the country's rising foreign debt, according to analysts. Sisi said the government would prepare "a clear plan" to reduce public debt as a proportion of gross domestic product and the budget deficit over four years. A deal with the IMF would provide some reassurance to debt investors, but analysts and bankers also noted that rising interest rates in the US had attracted funds away from emerging markets. "We can no longer count on hot money, but also we should no longer count on it. Seeing the risks as a result of the Ukraine crisis, investors would demand even higher yields," said Ziada.

- **Israel coalition squeezed by attacks and shock defection – Financial Times – 17/4/2022**

Israeli prime minister Naftali Bennett's 10-month-old coalition government is facing its stiffest challenge to date under the combined pressures of a wave of attacks and the shock loss of its parliamentary majority. Fourteen people have been killed in a spate

of Palestinian attacks inside Israeli cities, the most recent in Tel Aviv on April 7, a day after a key lawmaker from Bennett's party defected to the opposition, erasing the government's slim one-seat majority. At the weekend, tensions flared after Palestinians and Israeli police clashed around Jerusalem's al-Aqsa mosque, Islam's third-holiest site. The violence and political crisis are unrelated, but both underscore the challenges the fragile Israeli coalition faces as it battles to hold together, with the real prospect, according to analysts, of snap elections in the near future. The Bennett-led government unseated long-serving premier Benjamin Netanyahu last June after four successive and largely inconclusive elections between 2019 and 2021. The coalition comprises eight factions spanning rightwing religious nationalists, pro-peace leftists, centrists and, for the first time in Israeli history, an independent Arab-Israeli Islamist party. Idit Silman, the coalition whip from Bennett's rightwing Yamina faction, quit the government this month, declaring that she could "no longer lend a hand to the government's actions" and to the "damage to . . . Israel's Jewish character". As a pretext she cited a recent religious controversy over a court decision allowing unleavened bread into hospitals during the upcoming Passover holiday. In interviews earlier this month, Bennett blamed Netanyahu and other nationalist politicians and activists for applying "inhuman" pressure on Silman and her family, ultimately leading her to break with the party. "[Netanyahu's] proxies simply surrounded her with a megaphone for nine months, they would curse her in front of her children, [call her a] 'crook, a traitor' [and] harsher words . . . those people sent people to her children's teachers to [get them to] speak out against the children at school," Bennett alleged. Netanyahu has urged more rightwing legislators to follow Silman's lead and "come home" and for the Bennett-led government to "go home . . . because you're weak — weak on Iran, weak on terror". Adding to Bennett's woes, Israel is contending with the most serious escalation in violence for about six years. The shooting in Tel Aviv was the fourth

attack in three weeks. According to Israeli security officials, the escalation is mainly being undertaken by “lone wolves” or small cells with no formal affiliation to established militant groups. The first three attackers were Israeli Palestinians with previous ideological ties to Isis, while the latter two, including the perpetrator of the Tel Aviv attack, were Palestinians from the northern occupied West Bank with only the most tenuous organisational affiliation. All were killed at the scene or subsequently by responding security forces or armed civilians. “We do not see a direct connection between the attacks in the past few weeks, meaning that there is no one guiding hand to these attacks . . . these are different kinds of terror activities that are happening,” a senior Israeli military official said. Israeli rescue personnel clean the scene of a fatal shooting attack at a bar in Tel Aviv © Ammar Awad/Reuters Bennett has vowed to go “on the offensive”, flooding city streets with police officers, doubling the number of Israeli army battalions in the West Bank, and launching a succession of arrest operations primarily into the West Bank city of Jenin and its adjacent refugee camp. Israeli officials claim to have thwarted an additional dozen attacks. At least 16 Palestinians have been killed in the ensuing clashes over the past two weeks by Israeli forces across the West Bank, according to Palestinian health officials and Btselem, an Israeli human rights group. At the same time, Israeli officials have stressed they are allowing economic, civilian and religious life to continue as usual in most of the West Bank and Jerusalem — especially in the midst of the Muslim holy month of Ramadan, historically a period of heightened tensions. Nevertheless, clashes erupted on Friday, the eve of the Jewish Passover holiday, between Palestinian worshippers and Israeli security forces at Jerusalem’s al-Aqsa mosque. At least 150 Palestinians were reported injured and more than 300 detained. Palestinian Authority officials denounced what they called Israel’s “brutal assault”, while militant group Hamas warned “Israel will bear responsibility for the outcome”. Similar clashes at the site last year during Ramadan

precipitated the 11-day conflict between Israel and Hamas in the Gaza Strip. The Arab-Israeli Ra'am party, a key coalition ally of the Bennett government, also condemned the Israeli police's actions. Yair Lapid, Israel's foreign minister, said he supported the security forces and decried the "unacceptable riots", adding: "Israel is committed to freedom of worship for people of all faiths in Jerusalem." A touchstone of religious and political tensions, the al-Aqsa mosque compound is referred to in Jewish tradition as the Temple Mount, site of the biblical Jewish temple. Smaller scale clashes resumed on Sunday morning, with Israeli security forces clearing the compound of Palestinian demonstrators as dozens of Israeli ultranationalists visited the grounds. The precarious security situation has fed into the political crisis, analysts say, making Bennett's position, and that of his government, even more tenuous. "The terror attacks increase nationalist fervour, which in turn increase pressure on [the government] from the right, and that creates internal tensions between the rightwing and leftwing parts of the coalition," said Tal Shalev, senior political correspondent for Walla News. "Bennett is trying to project 'business as usual', but the overriding sentiment in nearly every arena is that he's losing control. He's definitely lost control over his own party," Shalev added. After Silman's decision to quit, at least two Yamina backbenchers issued their own ultimatums to the premier in an effort to shift government policy rightward. The loss of a parliamentary majority will not in itself topple the government, analysts said. The Netanyahu-led opposition does not hold a majority either just yet and is awaiting further possible defections, and any move to dissolve parliament and trigger new elections will have to await the return of parliament from a holiday recess next month. Bennett's government, which he has in the past termed a "political accident", may be able to limp along, although its long-term prospects are now severely in doubt. "Even the optimists are talking in terms of a few weeks to a few months," Shalev said.